جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس ما بين 2011 إلى غاية الإنتخابات الرئاسية 2019

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : علاقات دولية

إعداد الطالب :

نزعي لحسن

الأستاذة المشرفة :

د. عياشي حفيظة

لجنة المناقشة :

1. الدكتورة .....أحلام نواري ..... رئيسا
2. الدكتورة .....عياشي حفيظة..... مشرفا ومقررا
3. الدكتورة .....خيرة حلوي .....عضوا

الموسم الجامعي :

1440هـ/1441هـ

2020/2019 م

قائمة المختصرات

- **باللغة العربية**

- ص : صفحة
- ط : طبعة
- مج : مجلة
- ع : عدد
- ج: جزء
- ص ص : صفحات متتالية
- مر : مرسوم رئاسي
- م م : مقال منشور
- د م ج : ديوان المطبوعات الجامعية

يعيش العالم العربي منذ أواخر عام 2010، حالة من الانتفاضات والحركات الشعبية الهادفة إلى إسقاط التسلط والاستبداد السياسي بنماذجه وأشكاله المتعددة والدخول في عملية التحول إلى أنظمة ديمقراطية ولو بنجاحات نسبية وإخفاقات متوقفة، وذلك حسب أوضاع الدول ومستوى قدرات الجمهور والتكتلات الاجتماعية والسياسية الطامحة إلى الديمقراطية.

وتونس على غرار هذه الدول تشهد في الفترة الممتدة من (2011-2019) ثورة هدفها هو إحداث تغيير جذري على مستوى النظام السياسي، وذلك بإسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، الذي يتميز بطبيعته الديكتاتورية التسلطية ، وبناء نظام سياسي جديد سمّته الديمقراطية، فكان الشعب التونسي هو المنزعم والمطالب الرئيسي بالتغيير، وذلك الأمر لم يكن وليد الصدفة وإنما كان نتيجة لأسباب أبرزها:

حرق الشاب " محمد البوعزيزي" لنفسه نتيجة الاستبداد الذي تعرض له هذه الأخيرة لاقت زخما شعبيا في الوسط التونسي، إذ أدى ذلك إلى خروج الشعب في احتجاجات ومسيرات مطالبين بالإصلاح السياسي. لكن سرعان ما تغير هذا المطلب إلى شعار إسقاط نظام "زين العابدين بن علي" وذلك نتيجة لعدم تجاوب النظام السياسي مع جملة المطالب التي قدمها الشعب.

مما نتج عن ذلك:

- تفاقم وتطور حالة الاحتقان والغضب الشعبي خصوصا بعد التدخل العنيف للجيش التونسي لكبح هذه المظاهرات، لكن خيار الشعب نحو تغيير الوضع كان أقوى من ذلك.
- بعد الانتفاضة الشعبية خصوصا تلك التي شهدها شارع "بورقيبة" أدّت إلى فرار الرئيس خارج البلاد وبالتالي سقوط وانهيار سلطته.

أهمية الدراسة:

1- الأهمية العلمية: تتبع الأهمية العلمية من هذه الدراسة في كونها تسهم في توفير مرجع للمهتمين والباحثين في هذا الميدان، وذلك للإطلاع على التجربة الديمقراطية في تونس بعد الثورة، وكيفية تغلب آليات وسائل المتبعة أثناء الثورة على أهم العقبات والمعيقات التي واجهت هذه التجربة.

2- الأهمية العملية: تتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تتناول أولى الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة السابقة، عطفا على ما شهدته تونس من صراعات وتجاذبات سياسية داخلية وتأثيرات إقليمية ودولية كادت أن تعصف بالثورة التونسية، إلا أن هذه الثورة استطاعت أن تنتقل بشكل حداثي وتأسس لدولة ديمقراطية جديدة.

*** أسباب اختيار الموضوع :**

هناك عدة أسباب دفعت بالباحث للبحث في موضوع التحول الديمقراطي ، ومنها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي .

*** الأسباب الذاتية :**

هناك دوافع ذاتية ترتبط بشخصية الباحث ، من أبرز الأسباب التي دفعته للخوض في الموضوع كونه يعنى باهتمام الكثير من الدارسين ، ودولة تونس تعتبر من بين أهم الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا خلال الفترة 2011-2019 .

*** الأسباب الموضوعية**

يعتبر التحول الديمقراطي من أهم الدراسات التي تواكب التطورات الحالية الموجودة ، على الساحتين : الوطنية والدولية ، حيث أصبحت من بين أهمك الرهانات والتحديات التي تواجهها تونس ، فهذه تحاول أن تقدم تقييما لكل ما هو متعلق بالتحول الديمقراطي ، من خلال طرح أهم النظريات المفسرة لها ، وبحث الأسباب المؤدية إليها .

إشكالية الدراسة:

ومن هنا دخلت تونس مرحلة جديدة أنهت بها نظاما سياسيا مستندا دام لسنوات، ودخلت في معترك التحول الديمقراطي.

الأمر الذي دفع بناء إلى طرح الإشكال الآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار مسار التحول الديمقراطي في تونس ناجحا في ظل التحديات والمعوقات التي تحول دون ذلك؟

أسئلة الدراسة:

1) ما هو مفهوم التحول الديمقراطي؟
2) كيف يمكن تقييم تجربة التحول الديمقراطي في تونس؟
3) ما هي آليات التحول الديمقراطي في تونس؟
4) ما مؤشرات نجاح تجربة مسار التحول الديمقراطي في تونس؟
5) ما هي معوقات التحول الديمقراطي في تونس؟

فرضية الدراسة:

1) ربما نجاح تجربة التحول الديمقراطي في تونس راجع إلى الآليات والإمكانيات المتبعة أثناء الثورة وبعدها، والتيكان لها دورا فاعلا.
2) لعل نجاح تجربة التحول الديمقراطي مرهونا بمدى وعي الشعب التونسي بضرورة تغيير الوضع الراهن في تونس.
3) إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المزري الذي شهده المجتمع التونسي في عهد "زين العابدين بن علي" جعله يسعى جاهدا وراء تحقيق الديمقراطية التي قد تكون الركيزة لتحسين الأوضاع في تونس.

4) نفترض أن نجاح الديمقراطية في تونس نتيجة الثورة الشعبية، وتعززت بفعل السلوك السياسي الذي امتازت به القوى والأحزاب السياسية.

مناهج الدراسة :

نظرا لطبيعة هذه الدراسة فقد اعتمدنا المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** ويظهر ذلك من خلال الرجوع لأهم الأحداث التي مرت بها تونس، وكان لها تأثيرا على مجرى الحياة السياسية، واستخلاص الأسباب والعوامل المؤدية إلى ذلك.
- **المنهج الوصفي:** من خلال الوصف الموضوعي، لخصائص وسيمات تجربة التحول الديمقراطي في تونس.
- **المنهج المقارن:** وذلك يظهر من خلال مقارنة بعض الأوضاع في تونس قبل وبعد الثورة.
- **منهج دراسة حالة:** وذلك بأخذ مسار التحول الديمقراطي في تونس كنموذج ناجح حقق طفرة في معترك التحول الديمقراطي على غرار دول عربية أخرى.

الدراسات السابقة:

لا يمكن لبحث أو دراسة ما أن تنشأ من العدم، بل لابد من وجود خلفية ومرجعيات متنوعة لموضوع الدراسة ومن هنا كانت ضرورة اللجوء والبحث والتمحيص عن موضوعات متشابهة[1].

وموضوع التحول الديمقراطي في تونس تطرق له العديد من المفكرين والدارسين في السياسة والتاريخ وعلم الاجتماع... أمثال "عزمي بشارة الذي كانت له كتابات متعلقة بأحداث الثورة في تونس وأبرزها تاب الثورة المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يوميات دراسة قام بها "راشد

[1] - قاسم محمد الحساني ، الأحزاب السياسية ودورها في النظام السياسي ، 2013 ، منشور على الرابط التالي : www.kitabat.com/arhtm/ .

الغنوشي" و"أنور الجمعاوي" وغيرهم من هؤلاء إذ قاموا بكتابة كتب يصفون فيها ويأرجون من خلالها لثورة 17 ديسمبر 2010 م التونسية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

1) التعرف على الكيفية التي حافظت من خلالها الأحزاب التونسية على مبدأ التداول السلمي للسلطة.

2) التعرف على عوامل نجاح تجربة التحول الديمقراطي في تونس على غرار التجارب في الدول العربية الأخرى.

3) تقييم مسار التحول الديمقراطي في تونس.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث أو دراسة في أي مجال من وجود عقبات وصعوبات تعترض الباحث و في دراستنا هذه اعترضتنا العديد من الصعوبات:

- قلة المادة العلمية التي تعتبر الركيزة الأولى في أي بحث ودراسة.
- عدم القدرة على الإحاطة الدقيقة بكل أبعاد الموضوع نظرا لتشابكه وتعقيده.
- إضافة إلى ذلك انعدام وجود معلومات في بعض ثنايا الدراسة قد تكون دقيقة.
- الجائحة المتمثلة في فيروس كورونا "كوفيد19" الذي ضرب العالم أجمع، وخاصة الجزائر، مما أدّى إلى خلق صعوبات جمّة في عملية البحث والسعي وراء التحليل وجمع المادة العلمية خاصة في فترات الحجر الصحي التي فرضتها السلطات العليا في البلاد.

تقسيم الدراسة: قسمت الدراسة إلى ما يلي :

- **الفصل الأول** : "الإطار النظري للتحول الديمقراطي" حيث تطرقنا إلى التأصيل المفاهيمي والنظري للتحول الديمقراطي وتناولنا فيه المفاهيم المختلفة للتحول الديمقراطي إضافة إلى إبراز أهم العوامل التي تؤدي إلى إحداث تحول ديمقراطي والأنماط والأشكال التي يكون عليها، هذا فيما يخص المبحث الأول من هذا الفصل، أما في المبحث الثاني منه تناولنا فيه الآليات والمراحل التي يتبعها ويمر بها ظاهرة التحول الديمقراطي، علاوة على ذلك فقد قمنا في المبحث الثالث من هذا الفصل إلى التطرق إلى أهم الاتجاهات والمدارس النظرية التي فسرت ظاهرة التحول الديمقراطي.
- **الفصل الثاني** : "التحول الديمقراطي في تونس قبل وبعد الثورة" والذي تطرقنا فيه إلى مسار التحول الديمقراطي في تونس قبل وبعد الثورة، إذ تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى طبيعة النظام السياسي في عهد "بن علي" والعوامل التي أدت إلى سقوطه والمراحل التي مرّ فيها انهيار نظامه، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أهم الآليات التي ساهمت وكان لها دورا فاعلا في التحول الديمقراطي، وفي المبحث الثالث من هذا الفصل تطرقنا إلى مؤشرات التحول الديمقراطي .
- **الفصل الثالث** : "الإنتخابات الرئاسية في تونس 2019" تطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول خلفيات الانتخابات الرئاسية، أما المبحث الثاني تناول المترشحين لهذه الانتخابات، أما المبحث الأخير فتناولنا فيه مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تركزي على دراسة مسار التحول الديمقراطي في تونس في الفترة الممتدة من (2011-2019) .

الحدود المكانية: تركيز على تجربة التحول الديمقراطي في تونس باعتبارها إحدى الدولة العربية التي تقع في شمال القارة الأفريقية، شهدت ثورة تطمح من وراءها إلى تحقيق تحول ديمقراطي ناجح.

الفصل الأول : الإطار النظري للتحول الديمقراطي

يعد التحول الديمقراطي من المصطلحات السياسية التي تعددت فيها المفاهيم، إذ قام الكثير من المفكرين في علم السياسة إلى محاولة وضع تعريف لهذا المصطلح، كل حسب زاوية نظره، ميولاته، ثقافاته السياسية، إيديولوجيته، موقفه من التحول الديمقراطي باعتباره ظاهرة تنشأ نتيجة لعوامل وكثيرا ما تكون عوامل نشأتها هي الثورة ضد النظام السياسي السائد، إذ شهدت الكثير من الدول سواء الأوروبية أو العربية هذه الظاهرة، حيث جعلت هذه الدول تتكبد العناء والخسائر سواء مادية كانت أو معنوية لبلوغ التحول الديمقراطي الذي يعتبر المطلب الأساسي والأسمى في الحياة.

سنتناول في هذا الفصل أهم المفاهيم التي عرف بها التحول الديمقراطي وستقوم بإبراز العلاقة بينه وبين المفاهيم المتعلقة به، إلى جانب ذلك سنتطرق إلى أبرز العوامل المؤدية لحدوثه والأنماط والأشكال التي يكون عليها، ومن ثم سيتمّ تناول أبرز مراحل وآليات التحول الديمقراطي، ثم سنتطرق إلى التأصيل النظري للتحول الديمقراطي وذلك يتطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة له.

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

لقد تعددت التعريفات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وذلك باختلاف الوجهات والزوايا، إذ نجد أكثر من مفهوم لهذا المصطلح، حيث يختلف تعريفه من مفكر لآخر، وذلك بحسب التوجهات التي ينتمي إليها كل مفكر والبيئة الاجتماعية التي ترعرع فيها، فمفهوم التحول الديمقراطي في الفكر الغربي يختلف على مفهومه في الفكر العربي الإسلامي حيث أن رؤية الفكر الغربي بمفهوم التحول الديمقراطي يختلف على رؤيته في الفكر العربي الإسلامي.

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي

يشير معنى التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، فالتحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق

تعديل مؤسساتها السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطات التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة السياسية[1].

وتعتبر عملية التحول المـرحلة الأولى للتحول نحـو النظام الديمقراطي وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تفويض دعائم نظام سياسي سابق، وتأسيس نظام سياسي لاحق[2].

وفي السياق هذه التحولات تتم عملية تحليل النظام السلطوي أو ظهور بديل له، وقد تنتج هذه التحولات نظاما هجينا أو تنحدر بالكامل نحو الفوضى.

- يقصد بالتحول الديمقراطي: "تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى مؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعة، وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الغرب وانتهاك القوانين والدستور"[3]
- وتتضمن عملية التحول الديمقراطي انتقال نظام من وضعية معينة من الناحية السياسية وهي وضعية النظام السلطوي القديم إلى وضعية أخرى جديدة تتطوي على تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشطة والفاعلة من الناحية السياسية، ولعل بيئة المناخ السياسي الملائم لعملية التحول تساهم في عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.
- "فليب شميتر" التحول الديمقراطي أنه: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل.

---

[1] - أحمد شكري ، الصبيحي ، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 29.

[2] - المرجع نفسه ، ص 30.

[3] - قوي البوحنية ، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**. الأردن ، دار الراية للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص91

إذن هي "عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقل"[1]

أما "صامويل هيننجتون" فيعرفه بأنه: "عملية معقدة تتشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح"[2]

وعليه فإن عملية التحول الديمقراطي لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم فقد تؤدي إلى انهيار النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي ومن جهة ثانية فإن نجاح عملية التحول الديمقراطي تؤدي إلى ذلك الترتيب المؤسسي الذي يمكن من زيادة التنافس وتوسيع المشاركة واحترام الحريات المدنية والسياسية وبالتالي فإن تلك العملية تشير إلى تضمين أو إعادة تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية في الحياة السياسية[3].

ومنه فعملية التحول الديمقراطي تتّسم بسيمات يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- أنها عملية معقدة للغاية وتشير إلى تحولات من الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية، وهي محصلة لعمليات معقدة تتفاعل فيها مختلف الجوانب (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية)[4]
- أما عملية تتسم بعدم التأكد وتتضمن مخاطر الارتداد مرة أخرى إلى النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد[5].

[1] - المرجع نفسه ، ص 92.
[2] - أماني ، غازي ، جرار ، **التربية السياسية: السلام ، الديمقراطية ، حقوق الإنسان**.عمان: دار وائل للنشر ، 2008 ، ص 35.
[3] - المرجع نفسه ، ص 40.
[4] - أحمد شكري ، الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 105.
[5] - المرجع نفسه ، ص 110.

– ويعبر مصطلح التحول الديمقراطي عن تغير نوعي الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى وعلى مستوى النظم السياسية يعبر عن الانتقال من نوع من النظم إلى نوع آخر مختلف.

– ويعرف أيضا على أنه عملية الانتقال نحو أنظمة ديمقراطية يتم فيها حل قضية حقوق الإنسان وكذا التنمية، وهو عملية أعمق من التغيير، بحيث يحصل التحول بحدوث تغيير كبير في إمكانيات النظام، أو بحدوث تغيير جذري في أنماط التفاعلات أو إذ حصل تغيير سياسي في توزيع القوة في النظام، أما الأخير أو نقصها، أو بحدوث زيادة أو نقصان عادي في إمكانيات النظام[1].

– فالتحول الديمقراطي هو النهج أو المسار المفضي إلى الديمقراطية من خلال جملة من المراحل تكون بداية بإزالة الأنظمة الشمولية أو الاستبدادية، ثم إقامة نظام ديمقراطي كمرحلة ثانية لترسيخ دعائم ذلك النظام بشكل عملي وفعال كمرحلة ثالثة[2].

– ويعرف على أنه عملية استئصال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية مما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس من الحرية قائمة على اختيار الشعب الحقيقي وعلى الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة.

– يعرفه "عاطف إمام" على أنه: "مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وتساهم فيه ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي المعارضة الداخلية والنظام السياسي، القوى الخارجية ويحاول كل طرف إضعاف أطراف أخرى، وتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع"[3]

– يمكن أن نعرف التحول الديمقراطي بأنه: "العملية التي يتم في إطارها صياغة قواعد وأساليب حل النزاعات والصراعات بطرق سلمية، وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة

[1] - المرجع نفسه ، ص 02.

[2] - محمد أحمد نايف ، العكش ، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، (الأردن نموذجا)**. عمان ، دار حامد للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 05.

[3] - أسامة الغزالي ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، 1984 ، ص 66.

ونزيهة، وتوسيع نقاط المشاركة السياسية باعتبارها معيارا للنمو النظام السياسي ومؤشرا يدل على ديمقراطيته"

- إن التحول الديمقراطي هو: "عملية تغيير تدريجي في النظام السياسي، باتجاه زيادة دور الأفراد والجماعات في عملية صنع القرار عن طريق التمثيل والتمكين، إلا أن آلية التمثيل هي شرط غير كافي لكنه ضروري للديمقراطية غير المباشرة، ولتحقيق التحول الديمقراطي لابد من التعددية السياسية، والتخفيض من مركزية الدولة، إطلاق الحريات، مجتمع مدني فاعل، ولابد أيضا الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية، التنفيذية والقضائية"
- ويعرف كذلك: "إن عملية التحول الديمقراطي هي عملية دائمة وليست عملية تحول آني، تتعلق بجوهر النظام السياسي لا شكله فقط، فلا يكفي لحدوث تحول نحو الديمقراطية إقراره على شكل سياسة أو تعليمات، أو تشريع بل يتطلب التحول الدعم الجماهيري من قبل الأفراد بالعمل على ترسيخ تحولات والتأكيد على وجوب أسباب إعادة إنتاجها بشكل مستمر"[1]
- التعريف الإجرائي للتحول الديمقراطي: يعرف التحول الديمقراطي إجرائيا على أنه: "عملية تنطوي على جملة من العمليات الضمنية، تتعلق بالدرجة الأولى بحقوق الإنسان وتفعيل مبدأ المواطنة مما يتضمنه من المؤشرات (المساواة والحريات، إعلاء حكم، قانون، احترام سيادة الأمة والإرادة الشعبية) ويكون من خلال انتخابات حرة وتنافسية ونزيهة، ويتعلق بدرجة ثانية كمرحلة غائية تستهدفها هذه العملية هي تحقيق تنمية المجتمعات والارتقاء بها إلى مصاف التقدم والازدهار وذلك بتحقيق المزيد من الاستقرار والتوازن بجميع الأبعاد الاجتماعية والسياسية ومن ثم الاقتصادية"[2]
- وعليه يمكن أن نستنتج أن التحول الديمقراطي هو عبارة عن ظاهرة أو عملية يتم فيها إزالة نظام سياسي استبدادي واستبداله بنظام ديمقراطي.

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 70.

[2] - رقية بلقاسمي ، "آليات التحول الديمقراطي في دول شرق أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة: نموذج روسيا" ، مذكرة ليسانس ، (قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2007) ، ص 03.

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي

أولا: عند "صامويل هنجنتون" يصنف أنماط التحول الديمقراطي إلى ثلاثة أنماط هي[1]:

1- التحول من الأعلى: وهو النمط الذي يتضمن تحول النظام نحو الديمقراطية بمبادرة من قادة النظام أنفسهم الذين يلعبون دورا حاسما في إجراء هذا التحول والذي يعني أن قادة النظام السلطوي أو الحمولي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء نظام غير ديمقراطي وتحويله إلى نظام ديمقراطي ويمكن التمييز فيه بين القيادة السياسية المدنية والقيادة العسكرية للنظام الغير ديمقراطي، ومن ثم يمكن تمييز بين مسارين فرعيين.

الأول: يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية[2].

الثاني: يتضمن من جانب قيادة عسكرية حاكمة.

وعليه فهذا النط يكون بمبادرة من قمة هرم السلطة.

2- التحول من خلال التفاوض: يحدث هذا التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل.

ومن بين العوامل التي تدفع قادة النظام السلطوي إلى الدخول في مفاوضات مع قرى المعارضة مع احتمال إزالة النظام السياسي القائم أو إيديولوجيته أو التردي الاقتصادي الذي قد يصل إلى حد الإفلاس، أو ضغوط خارجية متزايدة.

أما بالنسبة للعوامل التي قد تدفع بالقوى السياسية الاجتماعية، المعارضة إلى الدخول في حوار فقد تتمثل في افتقادها للقوة الكافية للإطاحة بالنظام القائم مما قد يدفعها إلى قبول التفاوض على أمل التوصل إلى ميثاق يرضي كافة الأطراف ذات الثقل.

---

[1] - أحمد شكري ، الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 35.

[2] - صامويل هنجنتون ، **المرحلة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.** (تر: علوب عبد الوهاب) ، القاهرة: دار سعاد الصباح ، 1993 ، ص 70.

وقد تعددت الحالات التي شهدت هذا المسار وأبرزها وضوحا حالة جنوب إفريقيا خلال أواخر القرن الماضي أثناء كفاحها ضد العنصرية.

ولضمان نجاح الميثاق الذي يتم التوصل إليه عبر التفاوض ينبغي بالضرورة أن يكون ميثاقا لا يستبعد أي من الفاعلين الأساسيين ذوي الثقل، فيصبح الميثاق بمثابة سياج لعدم الإضرار بمصالح أي طرف فهو بناء هرمي يعتمد أعلاه على أسفله ويشتمل على عدة مكونات.

- اتفاق بين القيادات العسكرية والمدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي تتحقق فيه السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية.
- اتفاق بين الأحزاب السياسية على التنافس وفقا لقواعد الحكم الجديد وإقامة اتفاق بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال التجارية لاحترام الحقوق وإعادة توزيع المنافع ومن ثم إقامة ترتيبات مؤسسية جديدة تنفق والإطار الديمقراطي المرغوب[1].

3- التحول من خلال الشعب: يقصد بذلك أن عملية التحول الديمقراطي تأتي على أعاب صراعات عنيفة وانتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية والإضرابات العامة عبر المنظمة، وقيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع السياسي القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف سعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية.

وقد تعددت النماذج في ذلك، كما قد تنجح الحركات الاجتماعية الغاضبة في إقصاء قيادة لا تحظى بالقبول والشرعية على غرار ما شهدته الدول التي انتهجت هذا النمط والتي أجبرت فيها الحركات الاجتماعية الرؤساء أو الحكام بالتنحي.

وهكذا تتعدد أنماط التحول الديمقراطي وتجدر الإشارة إلى أن سائر عمليات التحول مع تميزها بالتعقيد وتعدد مراحله قد تشهد تداخل أكثر من نمط من الأنماط المذكورة سلفا لإحداث عملية التحول الديمقراطي أو البدء فيها.

[1] - المرجع نفسه ، ص 74.

– قد يحدث التحول في أعقاب ثورات اجتماعية.

– قد يحدث التحول تحت سلطة الاحتلال أو بالتعاون معه.

– قد يحدث التحول الديمقراطي بعد انهيار النظم الاستبدادية إما لموت الحاكم أو لهزيمة عسكرة تفقده شرعيته[1].

4- نمط التدخل الأجنبي: ويحدث هذا النمط حسب "صامويل هنجنتون" عندما يكون التحول الديمقراطي، نتيجة لتدخلات وضغوطات أطراف أجنبية، ومن أمثلة هذا النمط التدخل الأمريكي هاييتي وبنما والصومال خلال تسعينات القرن العشرين، والتدخل الأمريكي في العراق مؤخرا، وكذا التدخل الفرنسي في ليبيا والتدخل الروسي في سوريا.

وإضافة إلى التدخل العسكري المباشر فقد كان نفوذ الدول والمؤسسات الدولية المانحة للإعلانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة، فخلال ثمانيات وتسعينات القرن المنهرم تقلصت قدرات هذه الدول الفقيرة على تبني برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعلانات وقروض الدول الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبتها بالشروع في عملية الديمقراطية كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وارتبطت استمرارية الإعلانات الخارجية بمرافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي

ويلاحظ أن العوامل الخارجية قد تكون مؤثرة بعد الهزيمة في الحرب، وقد حدث ذلك في العديد من الدول الأوروبية بعد عام 1918 وفي اليابان بعد عام 1945 حيث فرضت الولايات المتحد الأمريكية نمط الديمقراطية الليبرالية وكذلك في العراق عام 2003[2].

يبدو أن الفاعلين الخارجين، مهما كانت درجة قوتهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية لا يستطيعون فرض خياراتهم السياسية، ولمدة طويلة على دول لا ترغب في ذلك.

[1] - إنصاف ، جميل ، الريقي ، التحولات **السياسية والاقتصادية في دول أوروبا بالشرقية.** عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1995 ، ص 58.

[2] - صامويل هنينجتون ، مرجع سابق ، ص 76.

- ✓ يحدث التحول الديمقراطي نتيجة لانفتاح سياسي الذي يقضي إلى مطالب ديمقراطية.
- ✓ ثانيا: أنماط أخرى للتحول الديمقراطي:

1- **التحول العنيف:** وذلك باللجوء إلى العنف كأسلوب التغيير النظام السياسي سواء بين أفراد النخبة الحاكمة، وهي الحالة التي تكون فيها تغير النظام السياسي في طريق انقلاب عسكري، أو تحول السلطة عن طريق تحول السخط الشعبي عن النظام إلى قوة تفوض أسس النظام عن طريق الثورة الشعبية.

ويكون اللجوء إلى العنف عند الاقتناع بعدم فاعلية الأساليب السلمية، فيتم اعتماد العنف كونه الوسيلة الوحيدة للتعبير والمطالبة وحماية المصالح فيصبح في هذه الحالة العنف المظهر الأخير للإحساس بالظلم والقهر والحرمان.

هذا وتختلف درجة العنف أي تزيد وتنقص بحسب كل من الحكومة والمعارضة ومرد ذلك إن عملية التحول الديمقراطي ما هي إلا إعادة توزيع عناصر القوة وترتيبها بين أطراف اللعبة السياسية بحيث يتفاعل نصيب الدولة منها لحساب المجتمع المدني وعادة مالا يتم ذلك إلا عن طريق العنف...[1]

2- التحول السلمي: يتم هذا التغيير دون اللجوء إلى العنف ويكون ذلك من طرف السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغيير والتكيف مع المعطيات الجديدة والأوضاع الراهنة، أو عن طريق الضغط من خارج السلطة الحاكمة، دون أن يصل ذلك إلى استعمال العنف وذلك عندما يرفض الشعب التعاون مع أجهزة النظام القائم[2].

ويتوقف العمال والموظفون في العمل، ويتراخى الجيش والشرطة في إجراء تنفيذ التعليمات والقمع، وعندما يتحول الحاكم إلى مجرد أفراد عاديين ومراحل التغيير السلمي وقف سياق العمل الجماعي، الصادر من خارج نطاق السلطة الحاكمة هي:

- مرحلة التحول.

[1] - ناجي ، علوش ، **الديمقراطية ، المفاهيم والإشكالات**. بيروت: دار الفارس للنشر والتوزيع ، 1994 ، ص 50.
[2] - المرجع نفسه ، ص 52.

- مرحلة التكيف.
- مرحلة الإرغام اللاعنيف.
- مرحلة التحلل[1].

ففي مرحلة التحول تقر السلطة بمشروعية أهداف حركة المقاومة (المعارضة) وفي مرحلة التكييف يقدم الحكم تنازلات محددة لا تمتد إلى التغيير الجذري، وإنما يقدمها لتفادي تنازلات أكثر، وفي مرحلتي الإرغام اللاعنيف والتحلل تبدأ تباشير تغيير علامات القوة وتوازناتها، ثم تغيير الموقف بأكمله وحتى ترضخ السلطة للتسليم لابد من أن تكون وضعية من الوضعيتين.

- ✓ إذا لم يعد بمقدور السلطة السيطرة على الوضع.
- ✓ عندما يصبح النظام مشلولا[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى التحول الديمقراطي

إن النظام السياسي في حركية دائمة فهو حسب "دافيد ايستون" يعيش في بنية يتبادل التأثير معها، ويقسمها إلى بيئة داخلية وخارجية، فالأنظمة التي تعرف تحول حسب "دافيد ايستون" هي أنظمة تعاني من أزمة، تعبر عن إخلال بين التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتعود أوضاع غير عادية فتسود اضطرابات وتذمرات ضد الأوضاع السائدة ورفض النظام القائم والمطالبة بالتغييرات سياسية جذرية[3].

كانت هناك تؤدي إلى التحول وتنقسم إلى عوامل داخلية وخارجية وراء انتهاج دول العالم الثالث للتحول الديمقراطي، هذه العوامل متداخلة ومتشابكة.

أولا : العوامل الداخلية: هذه العوامل تتمحور أساسا حول إشكالية الدولة ومنها:

[1] - عامر رشيد ، مبيفي ، **موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية: مصطلحات ومفاهيم**. دمشق: دار المعارف للنشر، 2000 ، ص 167.
[2] - المرجع نفسه ، ص 170.
[3] - ناجي ، علوش ، **الديمقراطية ، المفاهيم والإشكالات.** بيروت: دار الفارس للنشر والتوزيع ، 1994 ، ص 50.

1- الإخفاق السياسي: فمختلف الأنظمة التي عرفت تحول، شهدت صراعات داخلية هذا نتيجة لتأكل شرعيتها التسلطية أو لغياب الشخصيات الحاكمة الكاريزمية (وفاة، انقلاب...) فغياب هذه الشخصيات التي كانت في وقت ما قادرة على توحيد ولم شمل أفراد المجتمع وتمثيل إراداته، بإخفاء هذه القيادات، يدعو للبحث عن كاريزما جديدة يؤدي هذا إلى حدوث صراع داخل النظام القائم ويؤدي بالضرورة إلى تناقص شرعية النظام[1].

حيث أكدت دراسة قام بها كل من "أدونيل" و"شميتر"، أنه لا يمكن أن يكون هناك تحول إلى الديمقراطية لا يكون ناتجا بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات مهمة داخل النظام التسلطي وبالتحديد خلال الانقسام والصراع داخل بنية النظام بين المتشددين والانفتاحيين[2].

2- تسلطية الثقافة السياسية السائدة: ونعني بالثقافة السياسية "مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة في الدولة"[3]

وعليه فالثقافة السياسية تتعلق بالتوجهات السياسية نحو النظام السياسي وكذا التوجه نحو الآخر في النظام، أو التوجهات نحو النشاط السياسي، فنمط الثقافة السياسية السائدة داخل النظام التسلطي تحدد علاقة النظام السياسي بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها، فهذه الثقافة تفتقر إلى القيم والمبادئ الديمقراطية لأنها إفراز التنشئة سياسية واجتماعية تكرس القيم السلبية والطاعات والامتثال ونتيجة لعوامل خارجية (ثورة، الاتصالات، الدعوة لحماية حقوق الإنسان)، كان لابد من الدعوة إلى تنمية ثقافة الحوار وقبول الرأي الآخر والمشاركة السياسية الإيجابية)[4] يمكن بفضل هذه المؤشرات الخارجية يحصل المجتمع على ثقافة ووعي سياسي جديد فيبدأ بالمطالبة بالديمقراطية.

3- التحول الاقتصادي والاجتماعي: مع ازدياد النمو الاقتصادي أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة التعليم، وهذا يؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة لاتساع حجم الطبقة الوسطى ونستطيع

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 56.

[2] - إنصاف ، جميل ، الريفي ، **التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية**. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع ، 1995 ، ص58.

[3] - المرجع نفسه ، ص 60.

[4] - عامر ، رشيد ، مبيض ، **موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية: مصطلحات ومفاهيم**. دمشق: دار المعارف للنشر ، 2000 ، ص 170.

تسميتها بالبرجوازية الصغيرة) هذه الشرائح الجديدة تزيد أن تعبر عن مصالحها من خلال قنوات ومؤسسات شرعية وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي للنظام القائم[1].

كذلك فشل السياسات التنموية وهذا راجع إلى تطبيق الإصلاحات الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المالية والنقدية العالمية كمحاولة لإصلاح الاختلال القائم.

ثانيا: العوامل الخارجية:

1- انهيار المعسكر الشيوعي: لقد كان للتأثيرات الخارجية والتفاعلات الدولية دورا حاسما في تقرير مصير التحولات الراهنة فقد كان الانهيار المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي) حدثا رئيسيا وهاما في أواخر القرن العشرين، إذ أدى ذلك إلى زوال الديمقراطيات الشعبية واحدة تلو الأخرى، وثم إنهاء الدور القيادي للأحزاب الشيوعية، وثم التخلي عن الاشتراكية كأساس لإقامة مجتمع تسوده المساواة...[2]

وكان لهذا أثره على العديد من الدول التي انتهجت التحول.

2 - ضغوطات المؤسسات المالية والنقدية الدولية: وكان لضغوطات المؤسسات المالية والنقدية دور في التعجيل بالتحول، فالدول التي عرفت التحول وقعت في فكي كماشة (خدمات، ديون) وهذا ما جعلها تعرف أزمة ديون، لأن هذه الدول كانت تعتمد في اقتصادها على الريع، وقد لجأت هذه الدول إلى سياسة إعادة جدولة ديونها، أي أنها تطلب موارد من صندوق النقد الدولي، كن مقابل شروط سياسية كان لها انعكاسات منها:

- إتباع النهج الليبرالي.
- فتح المجال الاقتصاد السوق، من خلال تحرر الأسعار.
- تخفيض من قيمة العملة الوطنية.
- الدعوة إلى حرية التجارة الخارجية.

[1] - عامر ، رشيد ، مبيفي ، مرجع سابق ، ص 175.
[2] - المرجع نفسه ، ص 180.

– تقليص الدور الاقتصادي للقطاع العام، وفتح المجال أمام القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، وحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية[1].

هذه القيود أدت إلى إضعاف النظام التسلطي وفتح المجال أمام المعارضة ودعوها للتحول وبداية ظهور أنظمة ديمقراطية لقد كان الثورة الإعلام والاتصالات والمعلومات دورا كبيرا في إحداث الترابط بين العوامل الداخلية والخارجية، فثورة المعلومات والاتصالات عملت على إظهار الصور الحقيقية للأنظمة التسلطية[2].

وهذا ما برز في موجة الربيع العربي والدور الإعلامي الكبير الذي لعبته القنوات ومواقع التواصل الاجتماعي في هذه الثورات.

المبحث الثاني: مراحل التحول الديمقراطي وآلياته

إذ سنتطرق في هذا المبحث إلى المراحل التي يمر بها التحول الديمقراطي حتى يصل إلى ذروته وذلك سنتناوله في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سيتم التطرق إلى أهم الآليات والوسائل المتبعة لتحقيق التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مراحل التحول الديمقراطي

أولا: مرحلة انهيار النظام السلطوي: وهي المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بين الذين يقودون عملية التحول الديمقراطي والذين يريدون عمل بعض الإصلاحات وتعرف هذه المرحلة بمرحلة التحول السياسي، إذ أن هناك من يريد إصلاحات في النظام للحفاظ على شرعيته، والمتشددين الذين لا يريدون إجراء أية إصلاحات، ففي حين تحاول النخبة البقاء في السلطة تبدأ المعارضة في لعب دور مهدد للنظام، وقد يحدث الشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام، ويبرز اتجاه متشدد وآخر إصلاحي، أو ما يسمى أحيانا بالحرس القديم وجيل جديد أكثر انفتاحا، وقد تتصاعد الضغوط في الداخل ومن الخارج ويقدم النظام

[1] - إنصاف ، جميل ، الريفي ، مرجع سابق ، ص 77.
[2] - المرجع السابق ، ص 80.

التنازلات وتتوقف عملية الخيار النظام القديم على درجة تماسكه وقوة المعارضة وتماسكها، ومقدار الضغوط الداخلية والخارجية، وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين[1].

ويتوقع أن تؤدي التنازلات إلى إصلاحات لكنها قد تكون تجميلية أو شكلية ليتسنى امتصاص الضغوط وتجاوزها وقد تبرز إصلاحات حقيقية لكنها ربما تتعرض للارتداد مرة أخرى بسبب سيولة الموقف واستمالة النخب صاحبة الامتيازات[2].

والمصالح للبقاء في السلطة لأطول فترة ممكنة، وقد نقاوم عناصر مستفيدة مدنية أو عسكرية، وقد يلجأ النظام إلى تقوية قبضته على الأمن أو الاستخبارات فيصمد النظام وتمارس الضغوط ثانية، ويشتد الصراع في حلقة جديدة إلى أن يتم إقرار التحول وفي هذه المرحلة لا يشتط أن يعقب انهيار النظام السلطوي حدوث تحول للنظام الديمقراطي، إذ يمكن أن يكون التحول نظام سلطوي آخر، إذ يلاحظ أن المرحلة الأولى من التحول الديمقراطي لا تعتبر عملية خطية وذات اتجاه واحد تصاعدي فبعض الديمقراطيات تجهض بمجرد ظهورها، بينما لا يصل لبعض الآخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم، فالتحول الديمقراطي قد يفشل في بعض الدول نتيجة للعديد من الأسباب، مثل المقاومة من جانب النخب المدنية أو العسكرية، أو غياب الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسات الملائمة فالديمقراطية لا بد لها من مقاومات أساسية حتى تتواجد، كما أن الظروف التي تؤدي إلى ظهور الديمقراطية قد لا يترتب عليها تحقيق التماسك والتدعيم النظام الديمقراطي[3].

ثانيا: مرحلة إقامة النظام الديمقراطي: تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي وذلك أن النظام فيها يقف على الحافة، فإما أن يستكمل عملية التحول الديمقراطي أو يرتد إلى النظام السلطوي وقد وصف "آدم بيزور" سكي المرحلة بأنها تشبه آلة العزل، فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى أعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتدور إلى أسفل بطريقة شديدة سريعة، إذ تظل المخاطر قائمة للارتداد عن الديمقراطية إلى نظام السلطوي وحيث خليط أو مزيج غير

[1] - محمد ، عابد الجابري ، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 107.

[2] - المرجع نفسه ، ص 110.

[3] - المرجع نفسه ، ص 110.

متجانس من مؤسسات وأفراد وجماعات ترتبط بالنظام القديم وأخرى ترتبط بالنظام الوافد الحديث من مؤسسات وجماعات ديمقراطية[1].

ومن ديمقراطيين يتقاسمون السلطة طوعا أو كرها، ومن خلال الصراع أو التوافق، ويحدث التحول السياسي عندما يتكيف النظام مع المطالب الجديدة، أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.

وقد يرتفع سقف مطالب الديمقراطيين وتتسع حركة الاحتجاجات، وتبرز مطالب ضد الفساد والاستبداد والقمع وتبدأ شعارات تطالب بالديمقراطية الحقيقية الكاملة التي تتجاوز الخطوات الجزئية كإصلاح الانتخابات أو الأحزاب أو المؤسسات تتضمن المسألة والمحاسبة لكل الشخصيات والقيادات بما فيها الزعيم السياسي والشفافية والسماح بتكوين الأحزاب[2].

وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول من التحول الليبرالي والذي يعتبر مقدمة للتحول الليبرالي إذ نجد تنازلات معينة من قبل القيادة السياسية الحاكمة، كما يرتبط عليه مطالب الشعب بمرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي.

ثالثا: مرحلة التماسك الديمقراطي: Démocratique Consolidation

مرحلة التحول تحدد وترسم مبدئيا أساليب وقواعد لحل الخلافات والصراعات السياسية بطرق سلمية، ومن المفترض أنها تنتهي عند إصدار دستور جديد وإقامة انتخابات حرة، ولكن هذا التحول الناجح لديمقراطية إجرائية –شكلية– لا يضمن الاستقرار للديمقراطية الوليدة، فانقلاب عسكرية وأحداث عنف أخرى قد تكون هي النهاية لهذه الأنظمة الديمقراطية، لهذا السبب فإن تأسيس اتفاق ثابت[3].

---

[1] - ناصر ، عبيد ، الناصر ، **ظاهرة الفساد: مقاربة سيسيولوجية اقتصادية**. دمشق ، دار الهدى للثقافة والنشر ، ص-ط ، 2006 ، ص 17

[2] - ثناء ، فؤاد ، عبد الله ، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص 46.

[3] - المرجع نفسه ، ص 50.

بين النفي يحدد قواعد اللعبة السياسية الديمقراطية وأهمية وقيمة المؤسسات الديمقراطية هو جوهر التماسك الديمقراطي، فلن يتحقق التماسك إلا إذا تخلى النظام عن المؤسسات المتوازنة عن النظام السلطوي القديم والتي تقيد الأداء الديمقراطي، وإذا ساد الالتزام الواضح لديمقراطية وقيمتها بين النخبة والجماهير بما يؤدي لخلق مؤسسات ديمقراطية فعالة.

ففي مرحلة التماسك الديمقراطي يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود الاعتقاد لدى القيادة السياسية والفاعلين السياسيين بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقاءه، كما تظهر القوى المعارضة وتطرح قضايا مهمة وتظهر هياكل جديدة ويكون هناك شفافية في الطرح بالإضافة إلى الاهتمام نبشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية[1].

ومن أهم الخطوات التي يجب أن تقوم عليها هذه المرحلة:

- الإصلاح الدستوري والتشريعي.
- الانتخابات العامة الحرة والنزيهة.
- إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية.
- استحداث وتفعيل البرلمانات.
- إرساء مفاهيم دولة القانون.
- الاستقلال العام للسلطة القضائية.
- إقرار وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة[2].

إلا أنه لا بد من ملاحظة أن مجرد بقاء النظام السياسي واستمراره لا يعني بالضرورة تماسكه، فالتماسك والاستقرار ينسب عادة إلى التماسك الذي يشير إلى قدرة النظام الديمقراطي على الاستمرارية والصعود أمام ما قد يواجهه النظام القديم المخالفة أو المناقضة لعمل النظام

[1] - سميرة ، الحباشنة ، **الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية: المسار الأردني... إلى أين؟**. عمان: دار السندباد للنشر ، 1995 ، ص141.

[2] - المرجع نفسه ، ص 142.

الديمقراطي، وبناء مؤسسات جديدة تقوي وتعزز القواعد الديمقراطية للعبة، وهنا تظهر أهمية المعارضة من خلال طرح قضايا مهمة لم تكن تطح من قبل، مما يخلف هياكل جديدة للمشاركة وتزداد درجة المحاسبة والشفافية[1].

ذلك فإن نشر الثقافة السياسية الديمقراطية قد كون هو العامل المحوري في تحقيق التماسك والرسوخ الديمقراطي ويفسر لماذا تستغرق مرحلة الرسوخ الديمقراطي عودا، بل أجيالا عديدة حتى تتحقق.

رابعا: مرحة النضج الديمقراطي: وهي أعلى مراح التحول الديمقراطي ويطلق عليه حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان، وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية، ويقصد بالديمقراطية الاجتماعية مشاركة فاعلين جدد في العملية السياسية سواء الشباب أو النساء، أو أن يتم تطبيق المواطنة على المؤسسات السياسية والتي تعتبر جحر الزاوية في بناء الديمقراطية ومبدأ حاكم للنظام الديمقراطي وبالنسبة للديمقراطية الاقتصادية فهي ترتكز على امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات، الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي وذلك من خلال تامين حقوقهم الاقتصادية[2].

وبالتالي فإن مرحلة النضج الديمقراطي تعني توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وتشمل هذه الحقوق تقارب مستويات الدخل الثروة وإتاحة التعليم والرعاية الصحية والحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساواة في الفرص دون تمييز وكذلك الضمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل والعاجزين عنه والمتقاعدين.

كما تشهد المرحلة المفيء قدما في الطريق[3]:

- تدعيم المؤسسات السياسية.
- إرساء القواعد والممارسات الديمقراطية.

---

[1] - سمية حباشة ، مرجع سابق ، ص 143.

[2] - غالب ، عبد المعطي ، الفريجات ، **آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: التجربة الأردنية نموذجا**. دمشق، دار تينوي ، 2002 ، ص 182.

[3] غالب ، عبد المعطي ، الفريجات ، مرجع سابق ، ص 184.

- تعزيز منظمات المجتمع المدني.
- إشاعة قيم الثقافة السياسية الديمقراطية.

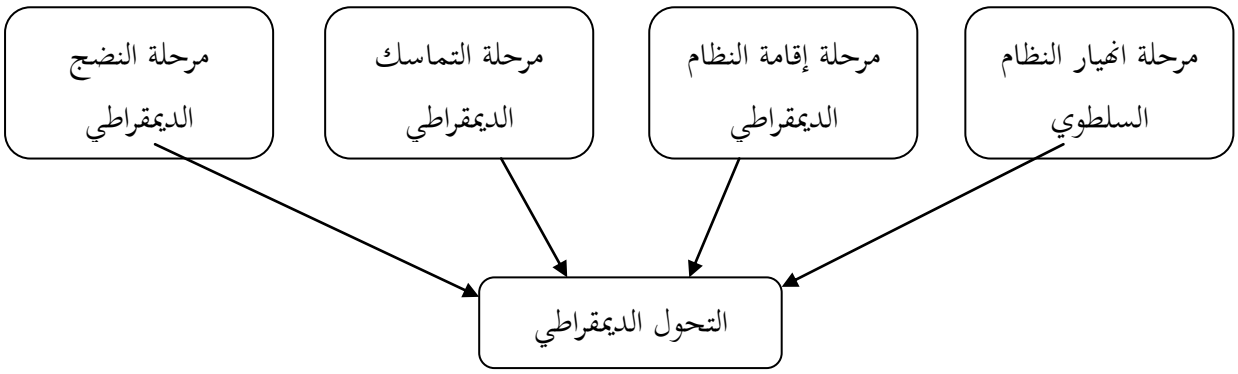

مراحل التحول الديمقراطي[1]

المطلب الثاني: آليات التحول الديمقراطي

لإنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد من توفر آليات تفعل ذلك، إذ نجد العديد من الآليات والوسائل التي تكرس عملية التحول الديمقراطي.

1- التداول على السلطة: يقصد بالتداول وجود آليات للانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيس للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية البرلمانية، عرفه "فرانسوا": "بمعنى أن الجماعة الحاكمة ليست في السلطة بحكم القانون الإلهي، إنما يمكن الحل محلها حسب أساليب وأجال محددة دستوريا" ويعرف أحد المفكرين في علم السياسة بقوله: "أن التداول بالمعنى الدقيق للكلمة هو استبدال الأغلبية بالمعارضة أو تناوب قوى سياسية مختلفة على مقاليد الحكم"[2]

- **شروط التداول على السلطة:** يتعين أن يراعي التداول ثلاثة شروط أساسية هي:

أ. ضمان إمكانية العودة إلى الحكم توفر الفرصة لمختلف الوحدات مرة أو عدة مرات.

ب. الاحتكام إلى الشعب، قبول الشعب مهما كان.

[1] - المرجع نفسه ، ص 185.

[2] - محمد عبد الرحمان ، عبد الله ، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة ، بيروت: دار النهضة العربية ، 2001 ، ص 75.

ج. الإجماع حول المسائل الأساسية (السياسية الخارجية، السياسية المالية، الدفاع الوطني) وكل هذه الشروط هي التي تعبر عن جدول التداول على السلطة، ولا يجب تجاوزها "عكس الانقلاب" والتداول السلمي على السلطة يعتبر أحد المعايير لوجود نظام ديمقراطي كما يعتبر مظهرا من مظاهرها[1]. والتداول يكرس الديمقراطية لأنه يعتبر من أسسها ونحن ندرس هل فعلا هناك تداول على السلطة أم أن الدستور نص عليها؟ لكن في الواقع.... فلابد أن يكون في الجانب النظري والتطبيق الواقعي فإن طبق فعلا فهو يكرس الديمقراطية.

2- الانتخابات: الانتخاب هو عملية يختار بواسطة الأفراد والاتجاهات والأشخاص المكلفين بتجسيد الديمقراطية على أرض الواقع، ولا شك أن تطبيق وممارسة الديمقراطية يستلزم مشاركة المواطنين والمشاركة العادية تكون عن طريق الانتخاب الذي يعتبر صورة من الصور الديمقراطية، وجود انتخابات دورية، حرة نزيهة يعتبر أمرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة، ويعتبر إجراء هذا النوع من الانتخابات إحدى سيمات النظم الديمقراطية.

فالانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري على السلطة بعد مرور سنوات وهي تعتبر المظهر البارز للديمقراطية والانتخابات آلية لتكريس الديمقراطية إذا كانت تعبر حقا على إرادة الشعب[2].

3- الفصل بين السلطات: يشكل مبدأ الفصل بين السلطات حجز الزاوية والأساس الذي تقوم عليه النظم الديمقراطية، أستعمل هذا المبدأ في البداية كأداة احتجاجية ضد تسلط الملك، وكان الهدف من هذه القاعدة هو إدخال نوع من الليبرالية السياسية في القانون الوضعي، ودخلت هذه الفكرة في الدستور الفرنسي عام 1791 (المادة 16) "كل مجتمع لا يضمن الحقوق لا يضمن الفصل بين السلطات فهو مجتمع بلا دستور"[3]

[1] المرجع نفسه ، ص 80.
[2] - محمد أحمد ، نايف ، العكش ، مرجع سابق ، ص 15.
[3] - صامويل هينجيتون ، مرجع سابق ، ص 80.

ويعتبر "موتيسكيو" المنظر الحقيقي له بقوله: "كل فرد له سلطة يميل للمبالغة في استعمالها لتفادي ذلك، السلطة توقف السلطة" نجد هذا المبدأ في أغلب دساتير دول العالم الثالث، يقسم السلطة إلى :

- ✓ **السلطة التشريعية:** للشعب أو ممثليه من خلال المجالس.
- ✓ **السلطة التنفيذية:** من اختصاص الحاكم.
- ✓ **السلطة القضائية:** هي اختصاص هيئة مستقلة بعيدة في المساومات والضغوطات.

4- التعددية الحزبية: يرتبط التداول السلمي للسلطة بوجود تعدد حزبي حقيقي يسمح بتنافس فعلي بين عدد من الأحزاب ذات التوجهات المتباينة في تنقل السلطة من حزب إلى حزب آخر أو من زعيم أحد الأحزاب إلى زعيم آخر، ولابد من وجود تعددية حزبية باعتبار الأحزاب وسيطة بن المواطنين والدولة[1].

- الأحزاب تعتبر آلية لتكريس الديمقراطية، إذا كانت حقا تعددية لكل حزب برنامج وأن يكون الحزب يسمى إلى خدمة الصالح العام وليس الخاص، وأن تكون الأحزاب مؤدية لوظائفها بطريقة جيدة وليست تعددية شكلية فقط تظهر في وقت الانتخابات، وإذا كانت هناك تعددية وفاعلية لهذه الأحزاب فهي تكرس الديمقراطية بحيث تساهم الأحزاب في[2]:

– المشاركة السياسية: التي تهدف إلى التأثير في اختيار الحكام والأعمال التي يؤدونها وكذا التأثير في القرارات الحكومية.

– ويمكن القول أن هناك أربعة أنماط من المشاركة: المشاركة في الانتخابات، المشاركة في الحملات الانتخابات، المشاركة على الصعيد المحلي والاتصال بالمسئولين، وتعد المشاركة معيار لنمو النظام السياسي ومؤشرا على الديمقراطية وهي تشجعها على تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية وضع السياسات[3].

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 188.

[2] - عماد ، شاهين ، **"هل تتجول مصر ديمقراطية"**. مجلة الديمقراطية ، العدد 20 ، 2005 ، ص 94.

[3] - المرجع نفسه ، ص 85.

– تزيد المشاركة السياسية من الوعي الاجتماعي للمواطنين.

– تساهم الأحزاب في التنشئة السياسية، والتي تعني اكتساب المواطنين للقيم السياسية، اكتساب الثقافة السياسية التي تزيد من وعيه وتحدد سلوكه السياسي وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية.

– كما تساهم الأحزاب في التجنيد السياسي هذه العملية التي يتم بموجبها إلحاق الأفراد في الأدوار السياسية النشطة وحتى تؤدي هذه الأحزاب وظائفها لابد أن تتمتع بالحرية الكاملة لتكريس الديمقراطية[1].

5– المجتمع المدني ودوره في تكريس الديمقراطية: نقصد بالمجتمع المدني عالم المنظمات غير الحكومية بأصنافها وأنواعها، باعتبار أنها مؤسسات لها ارتباطات بالحكومة من حيث إمكانية تشكيلها لحكومات، والمجتمع المدني عبارة عن هيئات مدنية حرة تقوم بأعمال تطوعية اختيارية لصالح الإنسان بالتنسيق مع الدولة أو في استقلال عنها من أجل تحقيق التنمية الشاملة[2].

ويقصد كذلك مجموعة من التنظيمات الأهلية والشعبية المستقلة عن الدولة والحكومة والأفراد، تتكون من هيئات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية تدافع عن مصالح المجتمع المشتركة ومصالح الأمة الإنسانية، ويعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وهو مظهر من مظاهر الديمقراطية، آلية لتكريسها، فلا يمكن للمجتمع المدني أن يشتغل إلا في مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويعمل على تثبيتها وتكريسها في جميع المجالات، ولم ينتقل مفهوم المجتمع المدني للعالم الثالث إلا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين بفعل انتشار الوعي العالمي والثقافي والمثاقفة مع الغرب والانتفاع الإعلامي[3].

[1] - هويدا ، عدلي ، المرجع السابق ، ص 190.

[2] - كريم ، أبو حلاوة ، **إشكالية المجتمع المدني، النشأة ، التطور ، التجليات**. دمشق ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1998 ، ص111.

[3] - المرجع نفسه ، ص 112.

فلا بد أن نلمس فاعلية المجتمع المدني داخل الدول، إذا كان له رأي مسموع أوله القدرة على تغيير القرارات، فإذا كانت له فاعلية داخل الدولة فهو بذلك يكرس الديمقراطية أما إذا كانت الدولة تتبنى ديمقراطية شكلية، فإنها سوف تهمشه وتضع قواعد وبنود تحد من فاعليته.

6- الإعلام والصحافة كآلية التكريس الديمقراطية: إن الإعلام والصحافة يعتبر أن السلطة الرابعة اخل أي دولة، لما لها من فاعلية في الدفاع عن الحقوق وتكريس النظم الديمقراطي، فإن كانت هذه السلطة الرابعة تتمتع بكامل الحرية في التعبير واستخدام وسائل الإعلام في أداء مهامهم، فهي تكريس للديمقراطية أما إذا كانت مضطهدة ومقيدة فهذا يعني أن النظام شكلي فقط[1].

7- **إقرار دستور ديمقراطي يضمن مبدأ الفصل بين السلطات:** يقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات الاجتماعية والنقابية ويحمي حريات وحقوق الإنسان، فسياسيا يجب أن تسعى الدولة إلى إقامة دولة نظام (نسق) سياسي عصري قادر على تحقيق منظمات الأفراد وهذا لا يحدث إلا بترشيد السلطة والتمايز البنيوي وتحقيق المساواة وإقرار التعددية السياسية[2].

8- **ترشيد السلطة:** نقصد بها أن تستند السلطة القائمة في الدولة التي تعرف تحول على أسس قانونية وشرعية ومشروعية مستقلة ومتمايزة عن كافة الارتباطات التقليدية كالانتماء الطبقي أو عرقي (كالانتماء مثلا إلى طبقة الجيش) فشرعية السلطة ينبغي أن تكون منسلخة عن الشخص الحاكم، فالسلطة السياسية يجب أن تسعى إلى خلق مجموعة من المعايير والضوابط التي ينتج عنها نظام حاكم خاضع لمجموعة من القوانين الوضعية.

"فترشيد السلطة يساعد على تحقيق التكامل القومي واستجماع وتركيز القوة في يد المؤسسات القومية المركزية المنوطة بصنع القوانين وإصدار القرارات"[3]

9- التمايز البنيوي: لا بد أن يسعى النظام السياسي إلى تحقيق المساواة ببعدها الاجتماعي والسياسي، ونعني بذلك أن تسود في المجتمع قواعد ونظم ديمقراطية قانونية تتسم بالعمومية على جميع الأفراد (عدم وجود فروقات لا على أساس ديني أو عرقي)، فمثلا تولية المناصب يجب أن

[1] - ناجي ، علوش ، مرجع سابق ، ص 195.
[2] - المرجع نفسه ، ص 200.
[3] - هويدا ، عدلي ، مرجع سابق ، ص 90.

تكون على أساس الكفاءة العلمية والمهنية، لا على أساس امتيازات واعتبارات ذاتية ضيقة كالقرابة أو النسب على سبيل المثال[1].

10- وجود قانون أساسي للمعارضة: ونقصد بذلك القواعد الأساسية التي تنظم آليات اللعبة السياسية بين الأغلبية والأقلية المعارضة وهذا القانون هو شرط أساسي لتحقيق التداول السياسي في إطار يضمن الاستمرارية.

11- تحقيق التنمية البشرية: لإنجاح التحول الديمقراطي لا بد على النظام القائم أن ولي أهمية للتنمية البشرية، أي السعي لتحقيق رغبات وخدمات الأفراد، كالاهتمام بالصحة والتربية والتكوين، والعمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد، والقضاء على الفقر وتحقيق عدالة توزيعية توفر الأمن.

12- وجود قانون أساسي للمعارضة: نقصد بذلك تلك القواعد الأساسية التي تنظم آليات اللعبة السياسية بين الأغلبية والأقلية المعارضة وفق منطق يضمن الإجماع بين الأقلية الحاكمة والأغلبية الحاكمة والأغلبية المعارضة، وهذا القانون هو شرط أساسي لتحقيق التداول السياسي في إطار يضمن الاستمرارية، فالاستمرارية لا بد أن تكون كل من المعارضة والأغلبية الحاكمة على اتفاق في تحديد ثوابت الأمة بعيدا عن الأهداف الحزبية والانتخابية كالهوية مثلا... وهذه الثوابت لا يمكن أن تتغير بتغير الأنظمة السياسية[2].

13- تفعيل دور المجتمع المدني: يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مختلف المؤسسات والاتجاهات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية التي تنشأ على الإدارة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم، والدفاع عنها المواجهة سلطة الدولة، فهو رأس المال الاجتماعي لتحقيق التحول الديمقراطي في المجتمع المدني الذي له القدرة على توجه الرأي العام نحو مشاركة حقيقية[3].

---

[1] - المرجع السابق ، ص 100.

[2] - صامويل ، هينتجتون ، **المرحلة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.** (تر: علوب عبد الوهاب) القاهرة ، دار سعاد الصباح ، 1993 ، ص 95.

[3] - المرجع نفسه ، ص 100.

وعليه يمكن أن نصل إلى أن عملية التحول الديمقراطي عملية معقدة وتستغرق بعض الوقت، فعادة ما تكون مصحوبة ببعض التوترات والمشكلات، وقد تتعرض لبعض الانتكاسات ما لم يتم توفير مقومات استمرارها.

المبحث الثالث: المداخل المفسرة للتحول الديمقراطي

اهتم دارسو التحول الديمقراطي في العديد من بلدان العالم إلى وضع نظريات تفسر عملية التحول الديمقراطي التي اختلفت من باحث لأخر باختلاف المعايير و المقاييس التي تم استخدامها، إذ سنتناول في ا المبحث نظريات التحول الديمقراطي، حيث اتفقت العديد من الأدبيات حول ثلاث مداخل نظرية رئيسية لتفسير التحول الديمقراطي تمثلت في:

أولا: المدخل التحديثي لـ: (Saymour Uartin Lipset)

ثانيا: المدخل البتيري لـ: (Barington scoure)

ثالثا: دينامكية التحول لـ: (Donk Wart Rustow)

المطلب الأول: المدخل التحديثي

تعتبر هذه المدرسة بأن عملية تعديل البيئة الاجتماعية والرؤيا المعرفية والأخلاقية بحيث يخضع الواقع بأسره للقواعد والإجراءات العامة غير الشخصية وتزداد التحكم فيه، أما التحديث السياسي فيهدف إلى تنمية قدرات المؤسسات الحكومية بزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقاة على عاتقها[1].

وتتضمن أفكار هذه المدرسة الربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الاقتصادي وضرورة توفر عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي، فهي ترى أنه كل ما ارتفع مؤشر النمو الاقتصادي ارتفع الدخل الفردي ثم التوسع في القاعدة الشعبية، ثم انتشار أوسع للديمقراطية والتعليم، الذي بدوره يرفع من نسبة المشاركة السياسية، كما أن هناك علاقة قوية بين

[1] - أسامة الغزالي ، مرجع سابق ، ص 35.

التنمية الاقتصادية والديمقراطية، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا[1].

ومنه نستخلص أن معظم الدراسات الحديثة أكدت وجود علاقة وطيدة بين التطور الاقتصادي والديمقراطية.

المطلب الثاني: المدخل البنيوي

ترى هذه المدرسة في تفسيرها لعملية التحول الديمقراطي أن مفهوم "بناء القوة والسلطة المتغيرة تدريجيا عبر مراحل تاريخية طويلة، أي دراسة العلاقة بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازيين من جهة، والدولة من جهة أخرى، وكيفية تغيير هذه العلاقة والاستجابة مع حركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع"، وبناء على رؤية هذه المدرسة فإن الفاعلون يكسبون السلطة الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوعا من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع[2].

ويرى "برنغتون مور" أن مسار الحداثة مؤلف من ثلاثة مسارات: المسار السلطوي، المسار الشيوعي، المسار الديمقراطي، فقد شكلت الصين والاتحاد السوفياتي فيما سبق، نظام الدولة الاشتراكية الذي نتج عنه ثورة فلاحية وعمالية، أما اليابان وألمانيا فقد شهدتا تطورا رأسماليا رجعيا وأخيرا شلت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثورة برجوازية كبيرة في تلك البلاد[3].

لقد اهتمت هذه المدرسة بالبناء الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع، وبعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، حيث انطلق "مور" بدراسة تطور المجتمعات الأخرى، بالمقارنة مع النموذج الغربي، في محاولة من "مور" لفهم انحراف هذه المجتمعات عن تطور النموذج المثالي: "المجتمع البرجوازي الغربي"، فقد حدد "مور" أن دراساته تسعى التفسير الأدوار السياسية للبرجوازية،

[1] - المرجع نفسه ، ص 37-38.

[2] - جويني عاصي ، **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية - إعادة نظر في براديغم التحول**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيات ، 2006 ، ص 40.

[3] - المرجع نفسه ، ص 43.

الفلاحين، طبقة ملاك الأراضي في التحول من مجتمع زراعي إلى آخر صناعي حديث، وإلى اكتشاف الشروط التاريخية، التي في ظلها أصبحت هذه المجمعات القوى المهمة التي تقف خلف صعود النماذج البرلمانية الغربية من الديمقراطية، أو صعود ديكتاتوريات اليسار واليمين، والنظم الشيوعية والفاشية[1].

المطلب الثالث: المدخل التحولي

يفسر أصحاب هذه المدرسة عملية التحول الديمقراطي من خلال دور النخب السياسية في عملية اتخاذ القرارات من البدائل المتيحة، حيث تشدد هذه المدرسة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، ويرى "روستو" أن مسار التحول الديمقراطي يتكون من أربع مراحل أساسية في التحول إلى الديمقراطية[2]، المرحلة الأولى تحقيق الوحدة الوطنية، حيث تبدأ هذه المرحلة من خلال إجماع عدد كبير من المواطنين حول الهوية السياسية، ثم تليها المرحلة التحضيرية وفي هذه المرحلة تقوم الصراعات السياسية، والديمقراطية هنا تقوم من رحم الصراع وليست إنتاج لتطور، بعدها تأتي المرحلة الحاسمة وفيها تلجأ العناصر النشطة في النزاع إلى اللجوء للمساومة السياسية، فيأخذ كل فريقا حصته في اللعبة السياسية، وأخيرا تأتي المرحلة التي تتعلق بتحول هذه الأسس من وسيلة لتحقيق الأهداف إلى هدف تؤمن به جميع الأطراف[3].

إذ نخلص إلى هذا الاتجاه يركز على الآليات التي تعتبر فاعلا مفصليا في عملية التحول الديمقراطي.

[1] - أسامة الغزالي ، مرجع سابق ، ص 123.
[2] - المرجع نفسه ، ص 114.
[3] - جويني عاصي مرجع سابق ، ص 55.

خلاصة الفصل :

وفي ختام هذا الفصل المتعلق بالإطار النظري للتحول الديمقراطي والذي تناولنا فيه مختلف المفاهيم والآليات والأشكال التي يكون عليها التحول الديمقراطي من جهة ، بالإضافة لإبراز أهم الإتجاهات النظرية التي فسرت ظاهرة التحول الديمقراطي ، حيث استخلصنا النتائج التالية :

التحول الديمقراطي كمفهوم يشير إلى : " التحول والتغيير من مرحلة نظام سياسي استبدادي دكتاتوري ، إلى مرحلة بناء نظام سياسي ديمقراطي" .

هناك علاقة وطيدة بين التحول الديمقراطي كمفهوم وبعض المصطلحات والمفاهيم الأخرى ، منها : الإنتقال الديمقراطي الليبرالية السياسية التعددية السياسية...الخ

توجد مجموعة من الآليات التي تساهم في تفعيل عملة التحول الديمقراطي ، نذكر منها : الإنتخابات ، مؤسسات المجتمع المدني ، الإعلام والصحافة ... الخ .

توجد عدة اتجاهات نظرية فسرت ظاهرة التحول الديمقراطي .

الفصل الثاني : التحول الديمقراطي في تونس قبل وبعد الثورة

شهدت الدول العربية حركات شعبية، ضد الأنظمة السياسية القائمة نتيجة لوجود عوامل وأسباب استدعت ذلك نذكر منها:

- الطبيعة الاستبدادية للنظام السياسي الحاكم في هذه الدول.
- عدم التكافؤ الاجتماعي بين طبقات الاجتماعية في هذه الدول نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية.
- انكماش وانحصار الحقوق والحريات للأفراد داخل هذه الدول.

وتونس على غرار هذه الدول عرفت حراكا شعبيا (ثورة)، ضد النظام السياسي لزين العابدين بن علي، وذلك سببه الاستبدادية وتسلط النظام السياسي بسبب كريزما زين العابدين بن علي التي تتميز بالتسلط والطغيان، إذ عرفت تونس في فترة حكمه غياب عدالة اجتماعية، قمع للحقوق والحريات... هذا أدى إلى عجز النظام السياسي على احتواء والتكييف مع الطبيعة الاجتماعية للمجتمع التونسي، الأمر الذي أدى إلى فقدان شرعيته ومشروعيته[1].

إذ سنتناول في هذا الفصل التحول الديمقراطي في تونس قبل وبعد الثورة وذلك باعتماد مجموعة من المباحث التي سنتناول فيها الموضوع حيث سنتطرق في هذا الصدد إلى تسليط الضوء على[2]:

أولا: طبيعة النظام السياسي التونسي وعلاقته بالمؤسسة العسكرية في ظل حكم زين العابدين بن علي

ثانيا: التطرق إلى العوامل المؤدية إلى سقوط هذا النظام.

ثالثا: تناول مراحل انهيار نظام زين العابدين بن علي

أما المبحث الثاني من هذا الفصل المتعلق بدور المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني والإعلام إذ سيتم تناول الوسائل المتبعة أثناء وبعد ثورة تونس ودورها الفاعل في مسار التحول الديمقراطي.

أما المبحث الثالث نتناول مؤشرات التحول الديمقراطي وذلك في ثلاث مطالب فيها الدستور الجديد والانتخابات الرئاسية 2014 والتعددية الحزبية في فترة الرئيس "باجي قايد السبسي"

[1] - عزمي بارة ، **في الثورة والقابلية للثورة ، نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربية الحديثة** ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، 2012 ، ص 33.

[2] - المرجع السابق ، ص 35.

المبحث الأول: النظام السياسي في عهد "زين العابدين بن علي"

إن الطبيعة الاستبدادية والتسلطية والديكتاتورية التي كانت تميز النظام السياسي التونسي في عهد "زين العابدين بن علي"، جعلته نظاما سياسيا هجينا عاجزا لا تتكيف والطبيعة الاجتماعية للمجتمع التونسي وهذا الأسباب من بينها:

1- تمركز السلطة في يد رئيس واحد لعقود من الزمن.

2- انعدام التعددية الحزبية وذلك بطغيان حزب واحد في الخارطة السياسية في تونس وقمع المعارضة بشتى أشكالها وأنواعها.

3- أحادية السلطة وعدم وجود تكافؤ وتوازن في المهام بين السلطات التشريعية والتنفيذية أثناء حكم "زين العابدين بن علي"[1]

الأمر الذي نتج عنه احتقان شعبي كبير تجاه هذا النظام، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ذكر:

أولا: النظام السياسي أثناء حكم "زين العابدين بن علي"

ثانيا: عوامل سقوطه وانهياره.

ثالثا: مراحل أفول النظام السياسي التونسي في عهد الرئيس السابق.

رابعا: آليات والوسائل المتبعة لتحقيق تحول ديمقراطي.

[1] - محمد لطفي الشابي ، **تونس عبر التاريخ**. تونس ، مركز البحوث للنشر ، 1999 ، ص 105.

المطلب الأول: علاقة نظام "بن علي" بالمؤسسة العسكرية

1- الوصول إلى السلطة (الانقلاب الأبيض)

استولى "زين العابدين بن علي" على سدة حكم تونس في السابع من تشرين الثاني نوفمبر 1987م، بعد إجراء عملية انقلاب أبيض قام بها ضد "الحبيب بورقيبة"، ومنذ ذلك الوقت عرف برجل النظام القوي، وأطاح بأستاذه "الحبيب بورقيبة"، وتحدث عن وعود بالمصالحة الوطنية وتحديد مدة رئاسة الجمهورية، ووعد بالعمل على ترسيخ الديمقراطية[1] الحقيقية في تونس، والسماح للمعارضة للتعبير عن نفسها من خلال الانتخابات البرلمانية، وقام بالإفراج عن الآلاف من المعتقلين من الحركات الوطنية والإسلامية، وأقر ميثاق 1988 و1991م الذي ينص على إجراء التحول الديمقراطي في تونس، بدأت بوجه جديد وسلوك سياسي في تونس حيث أعلن الرئيس زين العابدين بن علي عن تعديلات دستورية تتضمن إلغاء النص الذي يجيز تولي منصب الرئاسة مدى الحياة، أو انتقالها لخليفة، وتعهده بتدعيم تجربة تعدد الأحزاب التونسية[2].

ووعد الرئيس "زين العابدين بن علي" في بيانه الرئاسي الأول بأن ينقذ تونس من الانهيار الاقتصادي والسياسي، ووعد بوضع برنامج متماسك يسمح لتونس بان تصبح دولة ديمقراطية تعددية، تكفل الحريات الأساسية والنقابية وحرية التعبير والرأي والصحافة.

ويعتبر "زين العابدين بن علي" رجل عسكري محترف اتخذه "بورقيبة" منذ سنوات ليمثل قبضته الحديدية في مواجهة خصومه وعلاج الأزمات التي حلت بنظامه السلطوي.

وعكس بيان السابع من نوفمبر 1987م الذي افتتح به "زين العابدين بن علي" عهده طموحات التونسيين والتونسيات إلى وضع حد للحكم الفردي في تونس، وعبر البيان عن تطلعات التونسيين إلى إرساء نظام ديمقراطي على أساس سيادة الشعب، وأقبل كثيرون من النخب الوطنية والمثقفين

[1] - حسن كريم وآخرون ، **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد ، دراسة حالات** ، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية ، 2013 ، ص 25.

[2] - المرجع نفسه ، ص 27.

على التجاوب مع هذا البيان والتعاون مع النظام، وخدمة الوطن سعيا إلى تحقيق التطور الديمقراطي المنشود[1].

لم تتطابق الممارسة السياسية بعد استقلال تونس مع النص الدستوري الذي تمت صياغته بتاريخ 01 جوان 1959م، ولا سيما أنها عطلت جميع المبادئ الدستورية بشكل كامل بسبب الاتجاه الاستبدادي الذي تبناه "الحبيب بورقيبة" منذ تعيينه أول رئيس لتونس بعد الاستقلال[2] بالاقتراع العام، ولكن اتجه نظام الحكم إلى حكم فردي سلطوي يقوم على سيادة الحزب الواحد، وهو "الحزب الحر الدستوري الجديد" زيادة على ذلك تفاقم وتضاعف الانحراف الاستبدادي حتى وصل أقصاه في عهد "الحبيب بورقيبة" لاسيما بعد الالتفاف على النظام الجمهوري، وإعلان رئاسته للجمهورية مدى الحياة، مما فتح الباب أمام تدعيم الحكم الفردي السلطوي، مما أحدث احتلال في التوازن بين السلطات الثلاثة بعد استحواذ السلطة التنفيذية على جميع الصلاحيات في البلاد على حساب السلطتين القضائية والتشريعية، وأوجد حالة من الاحتقان الاجتماعي والسياسي وانغلاق النظام السياسي على نفسه مع العجز الكامل عن الاستجابة لمتطلبات المجتمع نحو المشاركة السياسية في تونس، الأمر الذي جعل من الانقلاب مطلب شعبي ودولي...[3]

إن حدث الانقلاب العسكري في تونس أثناء الإقبال من الجماهير الشعبية المطالبة بالديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، وعمدت النخبة الحاكمة في تونس إلى مواجهة هذه المطالب، ومثلت ضغط على الرئيس "زين العابدين بن علي" بالاستجابة لها من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستجابة لشروط الدول المانحة في الخارج[4].

وجاء هذا الانقلاب الذي قاده "زين العابدين بن علي" ليمثل عملية لدخول تونس في مرحلة الأمن ضمن سياق الإستراتيجية الأمريكية، ومدخلا للوقوف في وجه الحركات الإسلامية ومنعها من الوصول إلى السلطة، باعتبار أن هذه

[1] - رجب بودبوس ، **محاضرات في علم الثورة** ، القاهرة : المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر ، 2011 ، ص 30.
[2] - المرجع نفسه ، ص 34.
[3] - جين شارب ، **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية ، إطار تصوري للتحرر** ، خالد دار عمر ، مترجم ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2009 ، ص 55.
[4] - المرجع نفسه ، ص 57.

الحركات تقف حائلا في سبيل تحقيق الديمقراطية[1].

حيث تبين أن هذه الإصلاحات الديمقراطية هي مجرد تغييرات شكلية لا تعبر بأي حال من الأحوال عن التحول الديمقراطي الحقيقي في البلاد.

ويعتبر اختيار "بن علي" رئيسا للجمهورية التونسية بانقلابه على بورقيبة" خيارا دوليا، إن ساعدت وشجعت العديد من الدول الأجنبية هذه العملية (الانقلاب الأبيض)، مثل إيطاليا والتي اعترف رئيس جهاز الاستخبارات "فولفيو مارتيني" بذلك وتم ذلك بالتنسيق مع المخابرات المركزية الأمريكية، وذلك بوضع خطة الانقلاب ضد "بورقيبة"، بعد أن أصدرت الحكم الإيطالية، شهادة طبية ذكر فيها بأن الرئيس "بورقيبة" قد أصبح غير قادر صحيا وعمليا على إدارة الحكم في البلاد، ووفق ذلك أصبح بن علي رئيسا شرعيا بموجب الدستور التونسي آنذاك، ونتيجة للظروف السابقة وتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية قام "زين العابدين بن علي" بإزاحة "الحبيب بورقيبة" عن الحكم مستندا بالتقرير الطبي الذي أصدر في حق "الحبيب بورقيبة"[2] إذ شهدت مرحلة حكم "زين العابدين بن علي" العديد من المساوئ والنقائص ما أدى إلى انقلاب الشعب على نظامه في 14 جانفي 2011م، حيث تميزت فترة حكمه بما يلي: أ- **الديمقراطية الزائفة:** تبني "زين العابدين بن علي" شخصية رجل الأمن القوي الذي يستطيع قيادة التحول الديمقراطي، وتبني نظام بن علي طريقة ..... في الانتخابات عام 1999م لمنح أحزاب المعارضة 34 مقعدا في البرلمان التونسي في الوقت الذل حصل فيه الرئيس التونسي على 99% من الأصوات، وقام في سنة 2002م بتعديل الدستور بشكل يسمح له بالترشح لأكثر من ثلاثة عهدات وامتاز حكم "بن علي" الصعيد السياسي بتغييرات بالمظهر فقط لضمان استمرار نمط الحكم التسلطي، القائم على هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية، وتمثلت تلك التغيرات في منح بعض الأحزاب السياسية ترخيص العمل القانوني وتمكين المعارضة من دخول مجلس التشريعي،

[1] - عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 78.

[2] - رضوان بروسي ، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا ، دراسة في المداخل النظرية ، الآليات والعمليات ومؤشرات قياس نوعية الحكم، رسالة ماجستير غير منشودة ، (قسم العلوم السياسية-كلية الحقوق والعلوم السياسية ، باتنة ، 2008) ، ص 15.

وتدعم حضورها في البرلمان من خلال الانتخابات التي جرت في أعوام 1999م و2004م و2009م، لكن ذلك لم يترتب عليه أي تأثير في طبيعة نظام الحكم الذي حافظ على خصائصه في الاستبداد والتقرب وقام "زين العابدين بن علي" بإتباع بعض الخطوات لتحقيق إضفاء شرعية سياسية على حكمه وهي[1]:

- أصدر الرئيس زين العابدين بن علي العفو عن الآلاف من المعتقلين السياسيين من أحزاب المعارضة والحركات الإسلامية والوطنية.
- اقترع الرئيس "زين العابدين بن علي" فصل رئاسة الحكومة عن الأمانة العامة للحزب الحاكم، كذلك عدم جعل رئيس الجمهورية مقيدا بانتمائه للحزب الحاكم.
- عزل الرئيس "زين العابدين بن علي" معظم أعضاء الحزب القدماء، وشكل مكتب سياسي جديد للحزب الدستوري الحاكم، وقام بتقليص عدد أعضاء الحزب من 20 عضوا إلى 12 عضوا.
- قيامه بتغيير اسم الحزب الحاكم من الحزب الاشتراكي الدستوري إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، وهي محاولة منه لإعادة تنظيم الحزب وفق القيم الليبرالية.
- قام بتعديل الدستور وإلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة والخلافة الآلية للرئيس.
- إقراره لمبدأ تعدد الترشحات في الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 1999م[2].

ومن الملاحظ أن هذه الإصلاحات أخذت نسقا بطيئا وفشلت في توفير أسباب الديمقراطية على أساس سيادة الشعب وأخفقت في إرساء حياة سياسية متطورة تعتمد على تعددية الأحزاب السياسية، حكما وعد بذلك بيان السابع من نوفمبر 1987م وفقد نظام "بن علي" الكثير من مصداقيته، واشتدت المعارضة في الداخل والخارج وتصاعد التضييق على حرية الرأي والتعبير وتم إخضاع الإعلام الوطني للتحكم من قبل الدولة، وتعرض نظام بن علي إلى نقد حاد[3].

[1] - رنا العاشوري سعدي ، **التجربة الديمقراطية في تونس: "هاجس متأصل ومسار متعثر"** ، بحلة المستقبل العربي ، العدد 434 ، 2015، ص 31.

[2] - زهير فريد مبارك ، **"الديمقراطية بين الفكر والفعل"** ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد 26 ، فلسطين ، 2012، ص 17.

[3] - المرجع نفسه ، ص 20.

وذلك لإبراز عدم التوازن بين المكاسب التي حققتها البلاد على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، والإخفاق في إصلاح الحياة السياسية وتأمين الحريات وحقوق الإنسان على المستوى العملي المعاش.

لقد جسد "بن علي" الفكرة التي مفادها بأن الحكومات مستبدة تقوم باتخاذ إجراءات سطحية نحو الديمقراطية أو التعددية، دون التخلي عن الاحتكار الحقيقي للسلطة السياسية، وتتخذ الوسائل الكفيلة بعدم ظهور أغلبية معارضة في البرلمان[1].

ب- الدولة البوليس: تحول نظام "بن علي" إلى دولة بوليسية أمنية ونظام استبدادي وظل محافظا على قدر من المعارضة الموالية والتي تسمى في تونس (أحزاب الديكور)، وحافظ على وجود تعددية منضبطة وحافظ على هامش بسيط من الأحزاب النقدية نصف القانونية التي يسمح لها بخوض الانتخابات، وأخرى ممنوعة بشكل مطلق من المشاركة في الانتخابات البرلمانية، إذ تميزت فترة حكم "زين العابدين بن علي" بتصاعد حملات القمع للنشاطين والمعارضين وعملت مؤسسات الدولة على الحفاظ على حكم الحزب الواحد الحاكم، وتدهورت الأوضاع الداخلية بعد انتشار أشكال الفساد لدى الطبقة الحاكمة والفئات المرتبطة بها كأصحاب المصالح، مما أدى إلى وجود شيء من الاحتقان السياسي والاجتماعي، مما أدى إلى ترهل النظام السياسي وذلك بعجزه عن التكيف والاستجابة لتطلعات قطاعات و شرائح الشعب التونسي[2].

وتعتبر الدولة البوليسية في تونس دولة مخابرات رهيبة، يمثل فيها رجال الشرطة والبوليس السياسي "القوة الضاربة في ممارسة مختلف أنواع التسلط والاستبداد وتتمسك شكليا بالمظهر الديمقراطي الخارجي لبسط سلطتها وجعلها مقبولة لدى قطاعات الشعب"، ويرى رجالات المخابرات والبوليس بأنفسهم شيء مميز، وطبقة لها صلاحيات فوق القانون، ولهذا فإن رجال المخابرات في هذه الدولة يبعثون أنفسهم عن خانة المدنيين ولا يخضعون لأحكام القانون المدني، وكانت مهامهم تتلخص في:

[1] - محمد الحداد وآخرون ، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين ، الإسلام السياسي في تونس** ، دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث ، ط3 ، 2011 ، ص 66.

[2] - المرجع السابق، ص 70.

- اقتحام الحياة الخاصة للمواطنين.
- التلاعب بالنقابات العمالية والتنظيمات والجمعيات.
- إطباق الخناق على جميع أشكال المشاركة السياسية للمواطنين في السياسة العامة.
- اعتقال المواطنين اعتقالا غير خاضع للوائح القانون.
- تعذيب المعتقدين دون توجيهاتهم لهم لا تحتاج إلى أي سند قانوني[1]، مثلا: إذا قام رجل الشرطة أو رجل البوليس السياسي في تونس في عهد الرئيس المخلوع بالتعذيب أو القوة أو القتل فلا يعتبر مسئولا لأنه فوق القانون ولا يسمح لأي محكمة بالتدخل في إجراءات الشرطة وذلك بتأكيد من تقارير صادرة عن منظمات حقوق الإنسان بأن التعذيب انتشر بشكل كبير في تونس، وأكدت وجود عدة حالات من التعذيب منها 30 حالة وفاة[2] تحت التعذيب خلال الأعوام الأخيرة، إضافة إلى وجد 20 ألف لاجئ سياسي تونسي يعيشون في المنفى، ناهيك عن وجود 3 آلاف مواطن تم حرمانهم من الحصول على جواز سفر بلادهم[3].

إن قيام الدولة البوليسية في تونس ممثلة بالرئيس "بن علي" بإلغاء الديمقراطية، حرية الأفراد، عدم الالتقاء بمؤسسات المجتمع المدني، أدى هذا النمط إلى إغلاق الطريق أمام عودة الأحزاب السياسية المعارضة نحو إنتاج السياسة، وتعطيل عملية الانتقال من الدولة البوليسية التي يهيمن عليها الاحتكار السياسي من جانب الحزب الحاكم، إلى دولة ديمقراطية برلمانية تحترم الدستور وتفتح المجال للمناقشة العادلة والنزيهة بين الإيديولوجيات والأفكار السياسية والأحزاب السياسية، وكذا السلوك الذي انتهجه بن علي فقد جعل من الدولة التونسية جهازا.... يقوم على تصفية الحريات، فنتج عن ذلك ولادة دكتاتورية علانية وصرحية يتم فيها ملاحقة المناضلين الذين ينادون بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة[4].

[1] - عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 100.
[2] - المرجع نفسه ، ص 102-103.
[3] - رضوان بروسي ، مرجع سابق ، ص 75.
[4] - المرجع نفسه ، ص 85-86.

وما يمكن استخلاصه من ذلك أن جعل بن علي من الدولة جهازا قمعيا يؤكد على الإخلال بالوعود التي قدمها للشعب تجاه تطبيق الديمقراطية.

المطلب الثاني: العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي

تنقسم هذه العوامل إلى قسمين:

الأول: عوامل داخلية

الثاني: عوامل خارجية

أولا: العوامل الداخلية:

والتي تنقسم إلى: (اجتماعية – اقتصادية – سياسية)

1- العوامل الاجتماعية: لعب العامل الاجتماعي جورا محوريا في التأثير على التحول الديمقراطي في تونس، من خلال مجموعة من المشكلات المطروحة بشدة في الوسط التونسي إذ نجد:

البطالة: استفحلت بطالة الشباب خاصة خريجي الجامعات والمعاهد في تونس في الفترة التي سبقت الحراك الشعبي حيث بلغ عدد العاطلين على العمل 700 ألف، بلغ منهم 170 ألف من خريجي الجامعات وفي ظل الظروف المزرية أصبحت البطالة بمثابة القنبلة الموقوتة داخل مجتمع تونسي[1].

الكبح الاجتماعي: إن الشعور الذي كان يتأرجح في نفوس طبقة كبيرة من المجتمع التونسي نتيجة استيلاء مجموعة من العائلات على مقدورات البلاد الاقتصادية، جعل نوع من الكره يخيم على العلاقة بين سائر عموم طبقات المجتمع التونسي وبين العائلات الحاكمة[2].

غياب العدالة الاجتماعية: فشل السياسة التنموية في تونس أدت إلى ظهور فوارق اجتماعية أو ما يسمى بالطبقية المجتمعية، وبالتالي استفادت الطبقات المعنية من المجتمع على حساب طبقات

[1] - حمة الهمامي ، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية** ، تونس: صامد للنشر والتوزيع ، 1989 ، ص 100.
[2] - المرجع السابق ، ص 105.

أخرى بالإضافة إلى تدحرج الطبقة الوسطى في ظل غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى[1].

2- العوامل الاقتصادية: لقد مثل العامل الاقتصادي الأرضية الخصبة لتنامي الحركة الاحتجاجية والتي تحولت إلى حراك شعبي حيث أن الضغوط الكبيرة من قبل كل من (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) على تونس ضيق الخناق عليها مما جعلها تتبع إجراءات خاصة تتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق[2].

3- العوامل السياسية: مما لا شك فيه أنه لا يمكن تحقيق استقرار سياسي إلا عبر خلق توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية، وأي إخلال بهذا التوازن سوف يؤدي بشكل مباشر إلى حدوث أزمات نتيجة سوء دكتاتوريات ومن أجل تفادي مثل هذا السيناريو يجب على النظام السياسي تحقيق أربعة أبعاد أساسية:

– أن يعكس النظام السياسي قيم المجتمع المختلفة[3].

– أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

– أن يوفر النظام السياسي فنوات الاتصال تربط بين مختلف الفئات المجتمعية.

– أن تعكس نخبة القوى المجتمعية المختلفة.

وما حدث في تونس من خلال الثورة كان نتيجة حتمية لعدم قدرة النظام السياسي السابق على خلق هذه التوازنات المجتمعية بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المحلية الأخرى كان سببا في التحول الديمقراطي سنعرض منها:

– توسع الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع الاجتماعي.

[1] - حمة همامي ، مرجع سابق ، ص 107.
[2] - خالد نويسر ، **العجز الغذائي في تونس... من المسؤول؟** تونس: دار سراس للنشر ، 1990 ، ص 45.
[3] - المرجع السابق ، ص 50.

– انهيار شرعية النظام السابق نتيجة عدم قدرته على احتواء المشكلات المجتمعية الذي يعاني منها المجتمع[1].

– الحضور المكثف لحزب الحاكم، وقمعه لجميع أنواع المعارضة.

– طرح مشروع يكرس مبدأ الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي.

– ضعف عمل الأحزاب السياسية المعارضة، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب.

– غياب النزاهة الانتخابية[2].

ومنه فإن ما عايشه المجتمع التونسي من أزمات على أصعدة مختلفة في ظل النظام السياسي السابق كان سببا وعاملا رئيسيا في الحراك الشعبي الذي تشهده تونس، والذي كان من أجل إسقاط نظام فاسد فاقد لشرعيته ومشروعيته وتغييره لآخر صالح يتسم بالديمقراطية.

إلى جانب العوامل التي ذكرناها سالفا والمؤثرة بشكل مباشر في عملية التحول الديمقراطي في تونس، بحد أن هناك عوامل على الصعيد الخارجي (إقليمي ودولي) أثرت بدورها في مجريات التحول الديمقراطي، إذ نجد:

1- العوامل الإقليمية: لقد طرأت العديد من المتغيرات الإقليمية على الساحة العربية والمغاربية كان لها دور كبير في التأثير على عملية التحول الديمقراطي الذي تشهده تونس نذكر منها:

– التضييق الكبير المفروض على الشعب التونسي على مستوى المغرب العربي باعتبار أن تونس تنتمي لهذا الفضاء، وبحكم الجيوبوليتيكية فإن ذلك ضيق الخناق على تونس خاصة فيما يتعلق بالقيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب العربي بغرض العمل أو التجارة، والتي تعتبر المصدر الرئيسي للرزق الكثير من

[1] - العربي صديقي ، **تونس: ثورة المواطنة "ثورة تونس بلا رأس"** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011 ، ص57.

[2] - المرجع نفسه ، ص 50.

البلدان الحدودية وهو ما أدى إلى تأجيج الحراك الاجتماعي، ونذكر على سبيل المثال: الرسوم التي فرضتها الجماهيرية الليبية على دخول أبناء الشعب التونسي إلى ليبيا[1].

– التباين في نسبة الانفتاح على الحريات بين تونس والجزائر: بحيث تشهد الجزائر في هذا الإطار مستوى مقبول من الانفتاح في مجال الحريات العامة والخاصة، وذلك بالعودة إلى التقارير الدولية التي تنفي وجود معتقلات سرية في الجزائر[2] وعدم وجود سجناء الرأي والكلمة بالإضافة إلى جو يساعد المعارضة على النشاط، ولو بنسب ضعيفة في حين يختلف الوضع تماما في تونس من ناحية الانقلاب والمتابعات القضائية في حق النشطاء بالإضافة إلى المعارضة المشتتة في أوروبا مثل حركة النهضة، وعدم وجود حريات وأصوات متنقلة في المنابر العالمية، بالإضافة أيضا لطغيان المؤسسة الأمنية على الساحة بحيث أصبحت تشكل هاجس المواطن التونسي وترعبه، كل هذا التباين الإقليمي بين الشعب التونسي ونظيره الجزائري أجج نوعا من الضغوط النفسية ساهمت بشكل كبير إشعال فتيل الحراك الشعبي ومهد الطريق أمام التحول الديمقراطي[3].

– الاختلاف في النظام الاقتصادي بين تونس والجزائر: بحكم الجوار ساهم هذا الأخير في الحراك الشعبي الذي سارع في وتيرة التحول الديمقراطي على اعتبار عدم قدرة تونس على التصدي للحراك الشعبي بواسطة شراء السلم الاجتماعي، وهو ما حدث في الجزائر من خلال جملة المشاريع والبرامج الموجهة للشباب، وسياسات التشغيل والسكن المنتهجة والتي ساعد الربح البترولي في إنتاجها[4].

---

[1] - توفيق المدني ، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دراسة تاريخية سياسية)** ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العربي ، 2006، ص 85.

[2] - المرجع نفسه ، ص 60.

[3] - أحمد إسماعيل راشد ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا)** بيروت: دار النهضة ، 2004 ، ص 75.

[4] - أحمد منيسي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 145.

2- العوامل الدولية: تعتبر العوامل الدولية من أهم المؤثرات على المسار التحول الديمقراطي في أي مجتمع، وهي في نفس الوقت دافع أساسي وسبب حقيقي يدفع الشعوب إلى المطالبة بالديمقراطية كآلية والحكم ونمط نموذجي للحياة ومن أبرز

هذه المؤثرات في المسار التحول الديمقراطي في تونس نجد[1]:

- ❖ تطور منظومة الإعلام والاتصال: لقد لعبت ثورة المعلومات الجديدة دورا كبيرا في تخطي المجتمع التونسي الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق عليه، وعلى هذا قام الحراك الشعبي والانتفاضة في وجه السلطة الحاكمة بمطالب الديمقراطية والحرية التي لم يتفوقها منذ ظهورها على العالم، ولكن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة أقنعته أنه لا يختلف عن شعوب العالم الأخرى في شيء وأنه جدير بممارسته للديمقراطية من أوسع أبوابها، وفي ظل المنظومة الإعلامية الكبيرة لم يعد النظام في تونس قادر على إخفاء التجاوزات الخطيرة في حقوق الإنسان، وذلك من خلال منح القدرة على الحركة الاحتجاجية لإيصال صوتها وصورتها للعالم، أول بأول، وتمكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها وهو ما نلمسه من خلال كثرة عدد المدونين المساندين للحراك الشعبي وتجدر الإشارة هنا إلى الدور الكبير الذي لعبه إعلام المواطن في مواجهة الإعلام الرسمي الموالي للنظام التونسي بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي[2].

كما لجأت وسائل الإعلام التقليدية (جرائد يومية – صحف – محلات – إذاعات تلفزيونية – ملتقيات ...) إلى نقل تصريحات النشطاء عبر هذه الوسائل وإجراء حوارات معهم عبر سكايب، بالإضافة إلى نقل صور للاحتجاجات باستعمال موقع يوتيوب وذلك باستعمال فيديوهات لكسب تأييد أكبر وعلى أوسع النطاق والأمر الذي يلفت النظر أن هذه الأحداث جاءت بعد نقل موقع

[1] - سلمان بونعمان ، **ثورة ودولة الربيع العربي ، فلسفة الثورات العربية وأسئلة الدولة والمجتمع والأمة** ، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات ، 2013 ، ص 25.

[2] - عبد الرحمان ولد خليفة ، منال أبو زيد ، **الفكر السياسي الغربي ، الأسس والنظريات** ، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2003 ، ص20.

ويكيليكس العديد من الوثائق السرية والحساسة عن ملفات ثقيلة في تونس مثل: الفساد، حقوق الإنسان....[1]

- ❖ دور منظمة المجتمع المدني العالمي الحقوقية: لعبت هذه المنظمات العالمية دورا كبيرا في تأثير النظام التسلطي وإسقاطه من خلال الأنشطة والممارسات بالإضافة إلى إصدار تقارير ونشرات ضد النظام وهو ما يعتبر قوة ضغط كبيرة خاصة أن معظم الدول الكبرى في العالم تعمل وفق هذه المعايير، وهو ما جعل من الو.م.أ تدعم خيار الشعب التونسي في إرادة التغيير، بالإضافة إلى فرنسا التي قامت بتجميد أصول وأموال تعود إلى الحكومة التونسية وأفراد من عائلة الرئيس المخلوع ما جعل من النظام يتسم بحالة من العزلة سرعت من وتيرة إسقاطه وهو ما اعتبر الخطوة الأولى في طريق المسار التحول الديمقراطي الذي يعتبر خيار الشعب[2].

ومنه فإن هذه العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية تعتبر الركيزة الأولى والمحفز الذي جعل الشعب التونسي يطالب بالتغيير وإسقاط النظام الذي اعتبر نظام فاسد يتسم بدكتاتورية، والتسلط وتغييره بنظام ديمقراطي يبدأ بالشعب وينتهي به.

المطلب الثالث: مراحل انهيار نظام "بن علي"

مما لا شك فيه أن زوال وأفول أي نظام سياسي استبدادي تسلطي وتغييره بأثر ديمقراطي يشهد قبل ذلك مراحل حتى ينهار ويسقط يمكن إبراز هذه المراحل فيما يأتي:

1- المطالبة بالإصلاح: وتعني بذلك خروج الشعب منددا بإصلاحات وهي مجموعة من المطالب يريد الشعب أن يستجيب لها النظام مثلا: الحقوق كالحرية، العدالة، العمل، المشاركة السياسية....

2- كيفية تعاطي الجيش (الأمن – الشرطة): مع هذه المطالب بمعنى ردت فعل النظام السياسي الحاكم على ما يطلبه الشعب.

3- عجز النظام السياسي وعدم تكيفه مع هذه المطالب: أي عدم القدرة على احتواء الأزمة.

[1] - سليمان بونعمان ، مرجع سابق ، ص 30.
[2] - المرجع نفسه ، ص 35.

4- انهيار النظام السياسي: وذلك إما باستقالة الحاكم عن السلطة وتسليمها لغيره أو بقرار الحاكم.... وهنا يكون مصير السلطة مقيدا بالنصوص الدستورية أو يكون الخيار في يد الشعب[1].

والنظام التونسي شهد هذه المرحل والتي سنتناولها فيما يلي:

1- مطالبة الشعب بالإصلاح: حيث شهدت تونس في هذه المرحلة مجموعة من الأحداث المتسلسلة والمرتبطة ببعضها البعض، إذ أدى إحراق الشاب "محمد البوعزيزي" المنحدر من ولاية سيدي بوزيد لنفسه، بعد الظلم الذي تعرض له من قبل أعوان الأمن بالمنطقة، أثار ذلك عاطفة أهالي تلك المنطقة مع ما وقع له، وذلك بخروجهم في مظاهرات ومسيرات مطالبين بالحرية، العدالة الاجتماعية، العمل، تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ....، وعلى غرار هذه المنطقة شهدت شوارع تونسية أخرى مظاهرات ومسيرات هدفها تمثل في المطالبة بإجراء إصلاحات في أسرع وقت ومن الملاحظ أن هذه المظاهرات قادها الشباب التونسي الواعي والمثقف والمدرك لمدى صعوبة الوضع الحالي في تونس مطالبا السلطات بالإسراع في إيجاد حل فوري[2].

2- تهميش النظام السياسي لهذه المطالب مستعملا القوة لكبح هذه المظاهرات حيث شهدت هذه المرحلة تطورا خطيرا في الأحداث، إذ وقعت مواجهات ومناوشات بين الشباب وقوات الأمن في مناطق مختلفة من تونس، ما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا في هذه المناوشات، الأمر الذي أدى إلى توسيع دائرة الاحتجاجات وانتقلت في جميع مناطق تونس، حيث استعمل الجيش القنابل المسيلة للدموع، الرصاص الحي، العنف... وكذا إدخال مجموعة من المتظاهرين إلى السجن، أدى ذلك إلى تفجير غضب الشعب[3] ضد النظام السياسي، وكانت ردة فعلهم هي المطالبة بإسقاط النظام الذي اعتبر نظاما استبداديا عاجزا يفتقر للشرعية والمشروعية وتغير شعار مطلب الشعب من الإصلاح إلى إسقاط النظام، الأمر الذي دفع بالرئيس إلى الخروج ومخاطبة الشعب متوعدا

[1] - كمال بن يونس ، **"التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 184 ، المجلد46، نيسان 2011 ، ص 16.

[2] - عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة ، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 90.

[3] - المرجع نفسه ، ص 95.

إياه بإجراء إصلاحات في أسرع وقت بعد أن قام بعزل وزير الداخلية، وتعيين وزير جديد هذا من جهة ومن جهة ثانية القمع الذي قام به قوات الأمن ضد المظاهرات ما أودى إلى سقوط ضحايا بلغ عددهم أكثر من 35 قتيلا، بعد استعمال العنف من قبل قوات الجيش وانتشارهم في المدن الكبرى في تونس، هذه الأخيرة صعدت من وتيرة الاحتجاجات، وذلك بوصول المتظاهرين والمحتجين إلى المباني والمراكز الحكومية، مما نتج عن ذلك انفلات وعدم قدرة أعوان الأمن على قمع المتظاهرين، وعدم قدرة على إيجاد حل لهذه المظاهرات، مما أدى إلى تفاقم الشغب وأعمال العنف من طرف المتظاهرين وقيامهم بحجز بعض الشخصيات الموالية للنظام مثل: مذيعة قناة حنبعل الفضائية النهضة الخدمة لصالح النظام[1].

3- عجز النظام على احتواء الأزمة حيث عرفت هذه المرحلة خروج "زين العابدين بن علي" من جديد في خطاب مقدما فيه تنازلات كثيرة، صعدت من وتيرة العنف، حيث شهدت مدينة تونس مظاهرة كبرى بشارع "الحبيب بورقيبة" ضمت أبناء العاصمة وضواحيها وبالتوازي كانت هناك مظاهرات كبرى في مدن أخرى، ولكن مظاهرة العاصمة كان لها الفضل الأكبر، حيث شهدت انضمام قياديين في الجيش وشخصيات لها ثقلها داخل تونس، تأييدا لمطالب الشعب هذه كانت المظاهرة الفاصلة التي غيرت مجرى الأحداث حيث جعلت "زين العابدين بن علي" يلذ بالفرار إلى السعودية[2].

4- سقوط وتفكك نظام "زين العابدين بن علي" بعد الانتفاضة الشعبية التي شهدها شارع "الحبيب بورقيبة" في العاصمة تونس والتي أجبرت الرئيس "زين العابدين بن علي" الذي حكم البلاد مدة 23 سنة على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلى السعودية، حيث وصلت طائرته إلى جدة بالسعودية وقد رحب ديوان الملك السعودي بقدومه مع أسرته إلى الأراضي السعودية، كما تمنى سمو الملك السعودي بأن يسود الأمن والاستقرار تونس وذلك في بيان للديوان الملكية السعودي

[1] - أنور الجمعاوي ، **المشهد السياسي في تونس ، الدرب الطويل نحو التوافق** ، العدد 6 ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014 ، ص 10.

[2] - محمد المالكي وآخرون ، **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012 ، ص 115.

نشرته وكالة الأنباء السعودية بعد فرار الرئيس التونسي خارج البلاد كان ذلك إناءا لحكم دام لسنوات وبالتالي انهيار نظام "زين العابدين بن علي" ودخول تونس مرحلة جديدة[1].

5- تونس والمرحلة الجديدة: بعد مغادرة "بن علي" البلاد متوجها إلى السعودية يوم 14 جانفي 2011، أعلن الوزير الأول "محمد الغنوشي" عن توليه رئاسية الجمهورية بصفة مؤقتة، وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس بمهامه حسب ما ينص عليه الدستور التونسي في الفصل 56 والذي نص على أن "لرئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه"، غير أن مجلس الدستوري أعلن أنه بعد الإطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول، وأن الرئيس لم يستقل، وبما أن مغادرته حصلت في ظروف معروفة وبعد إعلان الطوارئ وبما أنه لا يستطيع القيام بما تلتزمه مهامه ما يعني ذلك الوصول لحالة العجز النهائي فعليه قرر اللجوء إلى الفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء عن ذلك أعلن في يوم 15 جانفي 2011م عن تولي رئيس مجلس النواب "محمد المبزع" منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة فترة من 45-60 يوم حسب ما نص عليه الدستور، حيث عرفت هذه المرحلة علاوة على ما ذكرناه سالفا مجموعة من الأحداث المتسلسلة إذ نذكر منها[2]:

- تشكيل حكومة جديدة برئاسة الوزير الأول "محمد الغنوشي" شارك بها عددا من زعماء المعارضة، وأعلن "الغنوشي" أن الحكومة ستعمل بعيدا عن الأحزاب السياسية، معلنا عن حاجة الحكومة إلى 6 أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة، مؤكدا التزام حكومته بالإفراج عن السجناء السياسيين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاربة الفساد السياسي والتجاوزات، لكن عدم اقتناع الشعب بهذه الحكومة أدى إلى إفشالها والإطاحة بها[3].
- إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة الوزير الأول "محمد الغنوشي" في 27 جانفي 2011م.

[1] - المرجع نفسه ، ص 118.

[2] - سليمان ميخائيل ، **تونس والعالم: موقف الشباب التونسي من البلدان الأخرى ضمن صورة الأثر العربي ، ناظرا ومنظورا إليه** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999 ، ص 110.

[3] - المرجع نفسه ، ص 112.

- تقديم الوزير الأول "محمد الغنوشي" استقالته أمام القنوات التلفزيونية وذلك في نقل مباشر له، وقد أوكل الرئيس التونسي المؤقت "فؤاد المبزع" الوزير المتقاعد "الباجي قايد السبسي"[1]
- تشكيل حكومة جديدة بقيادة "باجي قايد السبسي"
- حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي يوم 09 مارس 2011م نهائيا.
- إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، والإصلاح السياسي، والانتقال الديمقراطي واعتبارها سلطة تشريعية فورية حاكمة يوم 15 مارس 2011م.
- إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي ستتم وتشرف على أول انتخابات حرة ونزيهة في البلاد بتاريخ 18 أفريل 2011م.
- تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية وانتخاب المجلس الوطني التأسيسي التونسي وفوز الإسلاميين الممثلين في حركة النهضة بأغلبية كبيرة غير مطلقة وتكوين تحالف التروكة من قبل النهضة مع حزبين آخرين ليصبح لديهم أغلبية مطلقة.
- انتخاب "المنصف المرزوقي" رئيسا للبلاد من قبل نواب المجلس التأسيسي بتاريخ 13 ديسمبر 2011م[2].
- مصادقة المجلس التأسيسي على دستور تونس جديد بأغلبية تاريخية كاسحة بـ 200 صوت من 217 صوت بتاريخ 26 جانفي 2014.
- احتفال دولي في المجلس التأسيسي بدعوة من رئاسة الجمهورية بمناسبة المصادقة على الدستور حضرته العشرات من القادة الوليين بتاريخ: 07 فيفري 2014م[3].
- أول انتخابات تشريعية بعد الدستور الجديد والثانية بعد الثورة، فاز فيها حزب حركة نداء تونس بـ 86 مقعدا تليها حركة النهضة بـ 69 مقعدا بعيدا عن بقية الأحزاب وانتقال "الباجي قايد

[1] - سالم لبيض ، **الهوية: الإسلام - العروبة – التونسية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009 ، ص 65.
[2] - المرجع نفسه ، ص 70.
[3] - راشد الغنوشي ، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993 ، ص 12.

السبسي" مع نظيره "المنصف المرزوقي" إلى الدور الثاني بعد تحصل حزب نداء تونس على 36.46% من الأصوات مقابل "المنصف المرزوقي" الذي تحصل على 33.43%.

- القيام بالدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية وفوز "الباجي قايد السبسي" بالرئاسة بـ 55.68% أمام "المنصف المرزوقي" المنتهية ولايته الذي تحصل على 44.42% بتاريخ 21 ديسمبر 2014م.
- تنصيب "الباجي قايد السبسي" رئيسا للجمهورية خلفا "للمنصف المرزوقي" بتاريخ 31 ديسمبر 2014[1].
- فوز الرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس بجائزة نوبل للسلام بتاريخ 9 أكتوبر 2015م.
- تنظيم انتخابات المجلس الأعلى للقضاء بعد الثورة والأولى في تاريخ البلاد بتاريخ 23 أكتوبر 2016م[2].

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني والإعلام

إن المتتبع للمشهد التونسي خلال الثورة، يلاحظ أن هناك العديد من الآليات والوسائل التي كان لها الدور الفاعل في عملية التحول الديمقراطي في تونس، إذ كان للجيش ومؤسسات المجتمع المدني وكذا الإعلام التونسي موقفا حاسما في الثورة وبين ذلك من خلال الدور الفاعل لهذه المؤسسات خلال الثورة، تأييدا لموقف الشعب التونسي المطالب بحقوقه وحرياته...[3]

إذ سنعرض في هذا المبحث الدور الذي جسدته هذه المؤسسات أثناء الثورة حيث سنتناول ما يلي:

أولا: دور المؤسسة العسكرية في الثورة، وموقفها المؤيد لها

ثانيا: دور مؤسسات المجتمع المدني في الثورة

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 15.
[2] - المرجع السابق ، ص 20.
[3] - عبد اللطيف الحناشي ، **الحوار الوطني في تونس، الآليات والمآلات** ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 ، ص 75.

ثالثا: دور مؤسسة الإعلام والصحافة أثناء الثورة

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية أثناء الثورة

خلال تتبع مشهد الربيع العربي وما تخلله من تحولات سياسية، تبيّن أن هناك تمسكا شديدا بالسلطة قامت به المؤسسات العسكرية العربية الحليفة والصديقة للإتحاد السوفياتي السابق، بمعنى المؤسسات المتأثرة بالتوجهات الاشتراكية[1].

كما حصل في بعض الدول العربية التي شهدت ربيعا عربيا مثل (ليبيا وسوريا) ويبرز موقف المؤسسات العسكرية المضاد للثورة في عدم تقبل التحول الديمقراطي، كما هو الحال في مصر، إذ استطاعت هذه المؤسسات الالتفاف على التحول الديمقراطي والعودة مجددا إلى الإمساك بالحياة السياسية، إلا أن الحال يختلف بالنسبة لتونس وذلك بمنح الجيش التونسي خصوصية[2] أهّلته ليلعب دورا إيجابيا خلال أحداث الثورة التونسية منذ عام 2010م، منعت انهيار مؤسسات الدولة وحالة دون انتشار الفوضى، مما أعادها إلى واجهة التأثير الايجابي، حيث وقفت المؤسسة العسكرية التونسية إلى جانب الثورة ورفضت التدخل ضد المتظاهرين، وطلبت من الرئيس "زين العابدين بن علي" بالرحيل وترك السلطة، خوفا من دخول البلاد في حرب أهلية غير محسوبة النتائج، إذ اعتبر بيان القضية، في فبراير 2011 نقطة تحول إيجابية ومفصلية لصالح الثورة التونسية، عندما وقف الجيش إلى جانب الشعب التونسي برفضه الخضوع لتعليمات المؤسسة السياسية، لفرض النظام بالقوة والعنف، الأمر الذي أدى إلى هروب الرئيس "بن علي" بعد أن هدده الجيش بالانقلاب عليه في حال لم يترك البلاد، وهو ما يفسر تسهيل عملية هروبه من قبل المؤسسة العسكرية فقام الجيش التونسي بحماية المؤسسات الجوية من شركات المياه ومحطات توليد الكهرباء وشركات الغاز والبنوك والسجون والمصانع والجامعات والوزارات والمستشفيات

[1] - المرجع السابق ، ص 78.
[2] - المرجع نفسه ، ص 80.

والغابات، وأشرف الجيش على حماية حقول القمح والتمور، وقام بأمين امتحانات الثانوية العامة، وحماية المتظاهرين ولاحق بعض عناصر القوى الأمنية وقدمها للقضاء[1].

لقد كان لهذا السلوك الايجابي من جانب الجيش التونسي أثرا جيدا على الجماهير، مما منحه شعبية لدى الشارع أهّلته لترتيب ملامح المرحلة الانتقالية في تونس، وإخراج البلاد من مناخ الفوضى والاستقرار إلى مناخ الديمقراطية الوليدة، عبر نقل السلطة مؤقتا إلى المؤسسات السيادية وفق مواد الدستور التونسي في حينه، لأنه في حال تداخله في السلطة قد يسهم ذلك في فقدانه لهيبته وثقة الشارع به، وقد يأجج الصراعات من جديد، ويفقد الأمل في نجاح التحول الديمقراطي، ويجهر على مكتسبات الثورة التونسية.

ولذلك كان من الضروري خلع الرئيس لأنه أصبح يمثل عبئا ثقيلا على البلاد حيث أرجعت بعض المصدر الموثوقة أن موقف الجيش التونسي المساند للشعب ضد نظام "بن علي" يرجع إلى التهميش الذي عانت منه المؤسسة العسكرية خلال عهده حيث قدمت بعض الإحصائيات التي تفيد بأن أربعون ألف جندي وضابط فرض عليهم التقاعد الإجباري من قبل "بن علي"[2]

المطلب الثاني: المجتمع المدني بعد الثورة

أولا: مؤسسات المجتمع المدني

تجلى دور جمعيات حقوق الإنسان والحريات بعد الثورة التونسية من خلال الانتخابات التونسية عامي (2014– 2011) حيث تأسست شبكة من مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالحريات والديمقراطية وأطلقت على نفسها اسم مرصد شاهد، وهي تتكون كذلك من الهيئات المهنية للمحامين والأطباء والصيادلة بهدف دعم ومراقبة العملية الانتخابية وشاركت مراكز الحريات التي تعني بدعم التحول الديمقراطي بإعداد مشاريع قوانين مثل مشروع القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ومشروع قانون تسجيل الناخبين، وإعداد مشروع منظم للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ومشروع قانون العدالة الانتقالية، ونظمت جمعيات المجتمع المدني التونسي

[1] - عبد العزيز الثعالبي ، **تونس الشهيدة** ، سامي لطفي مترجما ، تونس ، دار القدس للنشر ، 1995 ، ص 75.
[2] - المرجع نفسه ، ص 101.

سلسلة من الندوات حول مشروع الدستور والنقاط الخلاقية فيه قبل إقراره، وناقشت الآليات والإجراءات الكفيلة بتحقيق نزاهة الانتخابات إضافة الندوات تتعلق بموضوع تمويل الحملات الانتخابية[1].

وساهمت قوى المجتمع المدني في إطلاق قوة تأطيرية لها أدت لبلورة وعي جماعي مديني لحماية الممتلكات العمومية والشخصية في تونس، ولعل هذا التجاوب من أفراد مع مبادرات جمعيات ومنظمات المجتمع المدني يعود لقوة تأطير المجتمع، والوجود التاريخي المتغلغل لهذه الجمعيات في الأوساط التونسية، وظهر أيضا دور منظمات المجتمع المحني في عملية إقرار بنود الدستور التونسي الذي شكل أهم المعضلات السياسية التي أدخلت تونس في نفق مظلم، أطال عمر الفترة الانتقالية وأضر بالأمن والاقتصاد وهدد التوافق السياسي، إذ شاركت نحو 300 منظمة من المجتمع المدني بآرائها في الحوار حول الدستور على مستوى البلاد، وضغطت جماعات المجتمع المدني أيضا وأسهمت في إقرار قوانين جديدة مهمة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات ونظمت جماعات المجتمع المدني مع منظمات التنمية الدولية مشاريع تتنوع ما بين تطوير مهارات العمل لدى الشباب وتحسين تقديم الخدمات في المناطق المتأخرة تنمويا، مما شكل إسهاما آخر لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في الانتخابات الأولى بعد إقرار الدستور سمحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لنحو 140 من المنظمات المدنية بمراقبة الانتخابات التشريعية نذكر منها: "ائتلاف أوفياء"، "عتيد"، "صوتي"، "الرابطة التونسية للدفاع على حقوق الإنسان"....[2]

كلها منظمات ساهمت بشكل كبير في إنجاح عملية الانتخابات في تونس إلى جانب دور بيئة الحوار التونسي خلال الثورة والذي كان لها الفضل الكبير فيها إعادة ترميم المشهد السياسي والميداني في تونس، إذ وجدت مؤسسات المجتمع المدني وخاصة "الاتحاد العام التونسي للشغل" نفسها تمسك بزمام المبادرة لإطلاق حوار شامل يجمع مختلف التكتلات والأحزاب السياسية

[1] - عبد اللطيف الحناشي ، مرجع سابق ، ص 102.
[2] - علي بلهوان ، **تونس الثائرة** ، القاهرة: المطبعة العالمية ، 1954 ، ص 105.

التونسية إلى جانب العديد من منظمات التي وقفت إلى جانب هذه المبادرة من بينها "اتحاد الصناعة والتجارة"، "عمادة المحامين"، "الرابطة التونسية لحقوق الإنسان" وذلك بتقديم خارطة طريق تضمنت عدة نقاط إجرائية ومبادئ أساسية للحوار وأهدافه، أهمها[1]:

– إيجاد أرضية مشتركة يتفق عليها الجميع بشأن المسائل المتعلقة بالقضايا الخلافية.

يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني في تونس أثبتت ريادتها في تجربة التحول الديمقراطي السلمي، ونجحت في تجنب تونس الويلات والمعارك الداخلية وأكبر دليل على ذلك هو تتويج هذا الدور الرائد المؤسسات المجتمع المدني نبيل الثلاثي الراعي للحوار جائزة نوبل للسلام بتاريخ 2015/10/09 بالترويج تكريما للجهد الذي بذلته هذه المؤسسات في لم شمل جميع أطراف الخارطة السياسية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس[2].

ثانيا: النخب السياسية ما بعد الثورة

كانت النخب السياسية قبل الثورة تقسم لقسمين:

الأول: هي الحاكمة والمتمكنة والتي تتربع على سدة الحكم والصانعة للقرار.

الثانية: هي النخبة المطاردة والمهمشة والمنفية.

فور اندلاع الثورة التونسية عام 2010م تفاجأت النخبة المهمشة بحدوث هذه الثورة وقد كان تعاطيها مع أحداث الثورة غير ملبيا للأمان التي علقتها الجماهير عليها، فقد كان ردة فعل هذه النخبة مهتزة، وهذا الاهتزاز انعكس فيما بعد عندما أوكل لها إدارة شؤون تونس، إذ فوجئت النخبة المهمشة بأحزابها بالثورة لأنها لم تكن في حسبانهم، لذلك كانت النخب السياسية تحمل سقفا سياسيا وليس فوريا، ولم تتفاعل بسهولة مع الثورة منذ بدايتها[3].

أما النخبة الحاكمة في عهد "بن علي" تراجعت أدوارها في البداية لأنها استقرأت الواقع الجديد لكنها سرعان ما تكيفت معه بحكم الخبرة الطويلة في موطن صنع القرار وسدة الحكم، ووضعت

[1] - المرجع نفسه ، ص 107.
[2] - عبد اللطيف الحناشي ، مرجع سابق ، ص 110.
[3] - عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 150.

لنفسها سقفا جديدا في الخارطة السياسية الجديدة، وذلك بإطلاق خطابا فوريا فاق النخبة المهمشة فيما قبل الثورة، وهذا الأمر أفرز نجاح الثورة في القضاء على رأس النظام...[1]

وفي المقابل لم تنجح في جذب النظام السياسي الاستبدادي بحكم بقاء بعض العناصر والشخصيات السياسية الموالية للنظام السابق.

لقد عانت النخب السياسية التونسية عقب الثورة من "التصحر السياسي" وذلك ما ورد عدم وجود شخصية قيادية حزبية تونسية قادرة على نيل الإجماع حولها لقيادة المسيرة التونسية، فما حصل في عهدي "بورقيبة" و"بن علي" قضي على لرصيد القيادي والحزبي للنخبة الحاكمة والنخبة المعارضة التي كانت ملاحقة على حد سواء، وبالتالي أدى ذلك إلى غياب النخب السياسية القادرة على تسيير البلاد وإخراجها مما فيه ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف ثقة الشباب بالنخب خصوصا بعد ما حصل أدى ذلك إلى ضعف المشاركة الإيجابية للشباب في الحياة السياسية[2].

ومن الواضح أن جوهر الصراع بين النخب السياسية في تونس عقب الثورة كان بعيدا تماما عن الشعارات السياسية والاجتماعية التي يطالب بها الشعب، بل كان صراعا حول خلافة النظام السابق أي كان هدف هذه النخب السياسية هو من يصل إلى السلطة وهذا يؤكد على عدم اهتمامها بمطالب الشعبي وخدمته إذ تمثلت هذه النخب في مجموع الأحزاب التي انبثقت عقب الثورة مثل "حزب النهضة" "حركة نداء تونس".... وغيرها[3].

خلال الأعوام القليلة السابقة لعبت وسائل الإعلام دورا بارزا في خلخلت المنظومة الإعلامية العربية التقليدية والتي كانت في يد الأنظمة الحاكمة على الدوام عبر الخضوع القطاع الإعلامي مباشرة تحت سيطرة الدولة أو المراقبة الحثيثة من طرف الدولة لها[4].

والإعلام التونسي شهد مثل هذه الحالة أثناء عهد "زين العابدين بن علي"، لكن بعد الإطاحة بنظامه عاشت تونس انفجارا إعلاميا وطفرة منقطعة النظير لم تشهدها من قبل، حيث تجاوز عدد

[1] - المرجع نفسه ، ص 120.
[2] - عبد الرحمان يوسف سلامة ، "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول / 2010" ، مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ، فلسطين ، 2016 ، ص 75.
[3] - المرجع نفسه ، ص 85.
[4] - أحمد شكري الصبيحي ، مرجع سابق ، ص 65.

وسائل الإعلام المسموعة خمسون إذاعة وبلغ عدد المحطات التلفزيونية ما يزيد عن 15 محطة، أما عدد الصحف والجرائد والمحلات بلغ 200 مجلة مطبوعة، تتنوع أوقات صدورها ما بين يومية وأسبوعية ودورية وعلى صعيد المواقع الالكترونية فهي كذلك زادت بشكل كبير وأصبحت بالبيئات، وإلى جانب هذا الكم الكبير من الوسائل الإعلامية أيضا، تمتع الإعلام بحرية أوسع دون قيود[1].

لقد لعبت الإعلام التونسي أثناء الثورة وبعدها دورا رياديا يشهد له، إذ عملت وسائل الإعلام والصحافة على نقل مجريات الحراك الشعبي بالتفصيل كما لعبت على الترويج للثورة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، والبث المباشر للوقائع والأحداث، وأخذ آراء المتظاهرين حول المشهد في تونس كذلك الترويج مجريات الثورة في تونس إلى الخارج وذلك من أجلب كسب تأييد دولي كبير، رغم ذلك إلا أن الإعلام في تونس[2] خلال هذه المرحلة شهد حالة من الفوضى الإعلامية ما نتج عنها انفلاتا إعلاميا الذي انعكس بفعل عدة عوامل أبرزها[3]:

- ✓ كونه انعكاسا للخلافات وتباينات بين الأحزاب السياسية على الساحة التونسية.
- ✓ عدم نجاح الإعلاميين في الانتقال من المناخ الدكتاتوري الذي أفرز ثقافة التبعية ودافعت الفوضى الإعلامية مراحل التحول الديمقراطي منذ الانتخابات المجلس التأسيسي في عام 2011، مرورا بتشكيل حكومات "الترويكة" وصولا إلى انتخابات التشريعية الأولى وما بعدها.
- ✓ الانقلاب الإعلامي الذي نتج عنه ضرب أخلاقيات المهنة عرض الحائط وذلك باعتماد بعض الصحفيين والإعلاميين ألفاظ الشتم والتشهير، رغم وجود قرارات صادرة عن نقابة الصحافة تمنع مثل هذا الفعل الذي يمس بأخلاقيات المهنة[4].

على الرغم من ذلك إلا أن دور وسائل الإعلام والصحافة يبقى دورا بارزا وساميا في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدتها تونس، إذ كان لوسائل الإعلام التونسي الفضل في الكشف على

[1] - المرجع نفسه ، ص 66-67.
[2] - أسامة الغزالي ، مرجع سابق ، ص 100.
[3] - أنور الجمعاوي ، مرجع سابق ، ص 08.
[4] - المرجع نفسه ، ص 20.

العديد من الخبايا والتجاوزات والانتهاكات التي كانت في عهد الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي"

المبحث الثالث: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس

بعد الإطاحة بنظام "زين العابدين بن علي" والقضاء عليه، دخلت تونس مرحلة جديدة، طغت عليه مجموعة من التحولات تمثل في حد ذاتها مؤشرات تدل على مدى مسايرة تونس للتحول الديمقراطي تمثلت هذه التحولات في: (صياغة دستور تونسي جديد، انتخابات تشريعية ورئاسية تعددية حزبية، تداول سلمي على السلطة)، كلها مؤشرات تدل على نجاح تونس ومضيها قدما نحو الديمقراطية، باعتبارها المطلب الأسمى وشعار الثورة التونسية[1].

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس بعد الثورة 2010م، إذ سنتناول فيه:

أولا: الدستور التونسي الجديد ومدى تكريسه للديمقراطية.

ثانيا: الانتخابات بشقيها 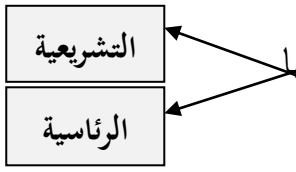

ثالثا: التعددية الحزبية.

رابعا: التداول السلمي على السلطة.

المطلب الأول: دستور جديد 2011

يعتبر وجود دستور ديمقراطي هو الضمان الأساسي لتكريس الديمقراطية والدستور التونسي الجديد والذي تمّ التصويت له في المجلس التأسيسي بتاريخ 14 جانفي 2011[2].

[1] - عائشة الثابت ، **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014 ، ص 95.

[2] - عبد اللطيف الحناشي ، مرجع سابق ، ص 66.

إذ اعتبر النقطة الفاصلة في المشهد التونسي عقب الثورة، وذلك نتيجة ردود الأفعال سواء داخل تونس أو على المستوى الوطن العربي أو على المستوى الدولي.

حيث لقي دستور تونس الجديد ترحيبا دوليا كبير حيث أقيمت له حفلة حضرها العديد من الشخصيات السياسية البارزة في الساحة الدولية مثل: رؤساء دول أوربية وزعماء وقادة دول إفريقية وآسيوية، حيث لقي هذا الدستور زخما شعبيا كبيرا واعتبر الشمعة المنيرة في مسار التحول الديمقراطي في تونس حيث جاء بالعديد من المبادئ التي تضمن صيرورة وديمومة التحول الديمقراطي في تونس حيث أكد على المبادئ التالية:

- ❖ تكريس الديمقراطية.
- ❖ الفصل وضمان التوازن بين السلطات (التشريعية والتنفيذية)
- ❖ إقرار التعددية الحزبية.
- ❖ التأكيد على التداول السلمي على السلطة[1].

إذ جاء في نص الدستور الآتي:

نحن نواب الشعب التونسي أعضاء المجلس الوطني التأسيسي اعتزازا بنضال شعبنا من أجل الاستقلال وبناء الدولة والتخلص من الاستبداد استجابة لإرادته الحرة وتحقيقا لأهداف ثورة الحرية والكرامة ثورة 17 ديسمبر 2010، 14 جانفي 2011، ووفاء لدماء شهدائنا الأبرار ولتضحيات التونسيين والتونسيات على مرّ الأجيال وقطعا مع الظلم والحيف والفساد وتعبيرا عن تمسك شعبنا بتعاليم الإسلام ومقاصده المتسمة بالتفتح والاعتدال، بالقيم الإنسانية الكونية السامية وإسهاما من رصيدنا الحضاري على تعاقب أحقاب تاريخنا، ومن حركاتنا الإصلاحية المستنيرة المستندة إلى مقومات هويتنا العربية الإسلامية وإلى كسب الحضاري الإنساني، وتمسكا بما حققه شهبنا من المكاسب الوطنية.

[1] - عزمي بشارة ، **في الثورة والقابلية للثورة** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2011 ، ص 55.

وتأسيسا لنظام جمهري ديمقراطي تشاركي، في إطار دولة مدنية السيادة فيها الشعب عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرة وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها، ويكون فيه حق التنظيم القائم على التعددية، وحياد الإدارة والحكم الرشيد هي أساس التنافس السياسي، وتضمن فيه الدولة علاوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات، والعدل بين الجبهات وبناءا على منزلة الإنسان كائنا مكرما وتوفيقا لانتمائنا الثقافي والحضاري للأمة العربية والإسلامية، وانطلاقا من الوحدة الوطنية القائمة على المواطنة والأخوة والتكافل والعدالة الاجتماعية، ودعما للوحدة المغاربية باعتبارها خطوة نحو تحقيق الوحدة العربية، والتكامل مع الشعوب الإسلامية والإفريقية والتعاون مع شعوب العالم، وانتصارا للمظلومين في كل مكان، ولحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولحركات التحرر العادلة وفي مقدمتها حركة التحرر الفلسطيني، ومناهضة لكل أشكال الاحتلال والعنصرية ووعيا بضرورة المساهمة في سلامة المناخ والحفاظ على البيئة سليمة، بما يضمن استدامة مواردنا الطبيعية، واستمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة، وتحقيقا لإرادة الشعب في أن يكون صانعا لتاريخه، مؤمنا بأن العلم والعمل والإبداع قيم إنسانية سامية، ساعيا إلى الريادة متطلعا إلى الإضافة الحضارية، وذلك على أساس استقلال القرار الوطني والسلم العالمية، وتضامن الإنساني.

إذ يتكون الدستور التونسي الجديد من عشرة أبواب:

الباب الأول: المبادئ العامة

اشتمل على عشرون فصلا، ينصّ كل فصل منه على مبدأ خاص بالحريات العامة إزاء الدولة، البيئة، الشعب، الجيش، الأمن...[1] .

[1] - علي صالح المولى ، **"المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني 2011"** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 33 ، 2012 ، ص 15.

الباب الثاني: الحقوق والحريات

واشتمل هذا الباب على 29 فصلا كل فصل ينصّ على حق من الحقوق مثل حق الدولة في مواطنيها، حق المواطن في دولته، حق المرأة، حق الطفل...

الباب الثالث: السلطة التشريعية

تكوّن هذا الباب من 20 فصل، كل فصل ينصّ على مهمة من المهام التي تختص بها السلطة التشريعية مثل ممارسة الشعب السلطة التشريعية عن طريق ممثليه، حق الانتخابات وكيفية التصويت في مجلس نواب الشعب، تقديم مشاريع الموافقة على المعاهدات ومشاريع قوانين المالية...

الباب الرابع: السلطة التنفيذية

وقُسّم هذا الباب إلى قسمين[1]:

القسم الأول: والذي يخص رئيس الجمهورية جاء في هذا الباب 18 فصلا بين كل فصل مهمة رئيس الجمهورية داخل الدولة، أما القسم الثاني والذي يخصّ الحكومة تكون هذا الباب من 15 فصلا، كل فصل ينصّ على مبدأ من المبادئ التي تقوم عليها الحكومة التونسية.

الباب الخامس: السلطة القضائية

اشتمل هذا الباب على قسمين: حيث اشتمل:

القسم الأول: القضاء العدلي والإداري والمالي، تكون من أربعة فروع[2]:

- **الفرع الأول:** المجلس الأعلى للقضاء.
- **الفرع الثاني:** القضاء العدلي.
- **الفرع الثالث:** القضاء الإداري.
- **الفرع الرابع:** القضاء المالي.

[1] - المرجع نفسه ، ص 20.
[2] - المرجع السابق ، ص 23.

القسم الثاني: المحكمة الدستورية واحتواء هذا القسم على مجموعة من الفصول تنصّ على مهام هذه المحكمة.

الباب السادس: الهيئات الدستورية المستقلة

واشتمل هذا الباب بدوره على خمسة أقسام:

القسم الأول: هيئة الانتخابات

القسم الثاني: هيئة الاتصال السمعي البصري

القسم الثالث: هيئة حقوق الإنسان[1].

القسم الرابع: هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

القسم الخامس: هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

الباب السابع: السلطة المحلية

واشتمل هذا الباب على 14 فصلا.

الباب الثامن: تعديل الدستور

وتكون بدوره من فصلين.

الباب التاسع: الأحكام الختامية[2]

يتكون بدوره من ثلاثة فصول.

الباب العاشر: الأحكام الانتقالية

واشتمل هذا الباب على فصلان.

ومما نستنتجه مما جاء في هذا الدستور أنه يعمل على تكريس مبادئ الديمقراطية ويظهر ذلك من خلال مجموع الفصول والأحكام التي جاءت فيها.

[1] - عزمي بشارة ، مرجع سابق ، ص 113.
[2] - المرجع نفسه ، ص 115.

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية 2014

تعبر الانتخابات التي شهدتها تونس عقب الثورة نقطة مفصلية في مسار التحول الديمقراطي، إذ أكدت نجاح العملية الانتخابية في تونس على مدى مسايرة الوضع الانتقالي ودخول تونس في مرحلة جديدة حيث شهدت تونس سباقا انتخابيا لم تشهد مثيله من قبل[1].

أولا: تجربة الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة

أعلنت محكمة البداية التونسية بتاريخ 2011/03/09م في حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم وهو

حزب الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي"، وقالت المحكمة في حكمها:

إن محكمة البداية في تونس قررت حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وتصفية ممتلكاته وأمواله عن طريق وزارة المالية، وخلال هذه الفترة من التحضير للانتخابات عاشت تونس ظاهرة الانفجار الحزبي حيث أصبح عدد الأحزاب التونسية يقارب المائة بعد أن كان عدد الأحزاب لا يتجاوز التسعة أحزاب قبل الثورة[2].

إنهاء تونس لانتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 2011/10/23م، وبهذا أتمّت تونس المرحلة الانتقالية الأولى عقب سقوط نظام الرئيس المخلوع وبدأت أولى خطواتها في المرحلة الثانية من عملية التحول نحو الديمقراطية والتي تمثلت في إقرار الدستور وإقامة نظام حكم ديمقراطي.

مجريات الانتخابات

لقد جرت الانتخابات بشكل منظم ووسط أجواء من الشفافية وبمشاركة عريضة للناخبين التونسيين، وشكلت جسرا للعبور إلى عهد جديد، أما على صعيد نتائج الانتخابات فقد سجلت تقدم مفاجئا "لحزب النهضة"، الذي حصد أغلبية انتخابية وصلت إلى 40% من إجمال عدد الأصوات، تلاه "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، ثم تلاه "التكتم من أجل العمل والحريات"...

---

[1] - المولدي الأحمر ، **الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي** ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، (د ط) ، 2011 ، ص 10.

[2] - المرجع نفسه ، ص 12

وبعد إقرار هذه الأحزاب خسارتها أمام "حزب النهضة" بدأ حزب الفائز "حزب النهضة" مشاوراته من أجل تشكيل أول حكومة وحدة وطنية قادرة على ترجمة المعطيات التي تمخضت عنها الانتخابات في البلاد، وكانت نتائج الانتخابات التشريعية الأولى في تاريخ تونس كالآتي[1]:

حصول "حزب النهضة" على حصة الأسد من مقاعد "المجلس التأسيسي"، حيث حاز هذا الحزب على 89 مقعدا، من أصل 217 عضو، تلاه "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" الذي تحصل على 29 مقعدا، ونال "حزب التكتل من أجل العمل والحريات" على 20 مقعدا و"الحزب الديمقراطي التقدمي" حصل على 16 مقعدا، يليه "حزب المبادرة والقطب الديمقراطي الحداثي" بخمسة مقاعد لكل منهما، "حزب آفاق تونس" بأربعة مقاعد، ثم قائمة البديل "الحزب العمال الشيوعي" بثلاثة مقاعد و"حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الشعب" بمقعدين لكل منهما بينما حازت 16 قائمة أخرى على مقعد واحد لكل منها[2].

يذكر أن مجموع المصوّتين بلغ 4 ملايين و94 ألف و657 ناخب من أصل 7 ملايين و559 ألفا و824 تونسيا يحق لهم الانتخاب، أما نسبة المشاركة لقد وصلت إلى 54.1%.

مما سبق فإن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات التشريعية الأولى في تونس تعتبر نتائج مشرفة خصوصا وأنها أولى انتخابات كانت بعد الثورة تميزت بالشفافية والنزاهة والمشاركة الفعالة[3].

ثانيا: الانتخابات التشريعية الثانية (الرئاسية عام 2014 وانعكاسها على "حزب النهضة")

استطاعت الأحزاب السياسية التونسية ذات التوجهات المختلفة أن تذلل كافة الصعاب التي اعترضت المشهد التونسي والتي كان آخرها الأزمة السياسية الحادة التي تمخضت عن جولات الحوار التي قادها "الاتحاد العام التونسي للشغل" وعددا من مؤسسات المجتمع المدني أفت بدورها كافة الخلافات وأوصلت كافة الأحزاب إلى أرضية مشتركة استطاعت بفضلها تحقيق إنجازات إيجابية متميزة، أبرزها يتمثل بصياغة الدستور وإقرار "المجلس التأسيسي" لقانون الانتخابات

[1] - المرجع السابق ، ص 23.
[2] - عائشة الثابت ، مرجع سابق ، ص 120.
[3] - المرجع نفسه ، ص 57.

والاستفتاء، واستدعت تونس جيدا لإسدال الستار على مرحلة التحول الديمقراطي الثالثة المتمثلة بالانتخابات التشريعية والرئاسية.

حدد القانون الانتخابي عدد مقاعد البرلمان التونسي (مجلس الشعب) بـ 217 مقعدا وتمّ تخصيص 199 مقعدا لداخل الأراضي التونسية بينما خصص للجالية التونسية في الخارج 16 مقعدا، وتنافست 1327 قائمة في الانتخابات منها 1230 قائمة داخل تونس و97 قائمة خارجها، وتوزعت الدوائر بين الداخل والخارج، حيث تمّ تخصيص 27 دائرة انتخابية داخل تونس وستة في الخارج، وضمت كافة القوائم الانتخابية نحو 13 ألف مترشح وتحري الانتخابات التشريعية في تونس كل 5 أعوان وفق قانون الانتخاب الصادر بعد الثورة[1].

مجريات الانتخابات:

بلغ عدد الناخبين المسجلين 5.236.240 ألف مواطن أي ما نسبته 70% تقريبا ممن يحق لهم الانتخاب، ولُوحظ أن 63% من الناخبين المسجلين تتراوح أعمارهم بين 18-40 سنة، وحاز مؤشر تسجيل المرأة في الانتخابات عام 2014 ارتفاعا، مقارنة بالانتخابات الأولى بعد الثورة عام 2011، حيث بلغت في الانتخابات الأولى بنسبة 45% بينما في انتخابات 2014 بلغت ما نسبته 50.5% وكانت نتائجها كالآتي[2]:

فوز "حزب نداء تونس" فيها بحصوله على 85 مقعدا، بينما حاز "حزب النهضة" على 69 مقعدا، تلاهما "حزب الاتحاد الوطني الحر" الذي تحصل على 16 مقعدا ثم حلول "الجبهة الشعبية" الذي تحصل على 15 مقعدا أما "حزب آفاق تونس" فحصل على 8 مقاعد، و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" على أربعة مقاعد، ونال كل من "حزب المبادرة والتيار الديمقراطي وحركة الشعب" على ثلاثة مقاعد من جهة أخرى بلغت نسبة التصويت في الانتخابات نحو 62%.

[1] - مرجع سابق ، ص 25.
[2] - عائشة الثابت ، مرجع سابق ، ص 13.

إذ تعتبر نتائج الانتخابات في تونس الأولى والثانية منعرجا حاسما في تاريخ تونس، باعتبار أن الانتخابات هي المكرس الأساسي للديمقراطية إلى جانب دور التعددية الحزبية التي أقر بها دستور تونس الجديد بعد الثورة والتي تعتبر الآلية التي تضمن التداول السلمي على السلطة.

المطلب الثالث: التعددية الحزبية والتداول على السلطة في عهد الرئيس "الباجي قايد السبسي"

أولا: التعددية الحزبية

مما لا شك فيه أن تونس عرفت بعد الحراك الشعبي انفجار حزبيا كبير بلغ قرابة 100 حزب، مقارنة بعدد الأحزاب قبل الثورة والتي كانت تعد على الأصابع قبل 2011 (الحراك الشعبي)

الرقم	الكتيبة	الاسم	تاريخ الترخيص	الفكر السياسي	المسئول الأول	ملاحظات
1	MDS	حركة الديمقراطيين الاشتراكية	19 نوفمبر 1983	ديمقراطية اشتراكية	أحمد الخصخوصي	/
2	PUP	حزب الوحدة الشعبية (تونس)	19 نوفمبر 1983	اشتراكية قومية عربية	حسين الهمامي	/
3	PDP	الحزب الديمقراطي التقدمي	12 سبتمبر 1988	وسطي	مية الجربي	/
4	PSL	الحزب الاجتماعي التحرري	12 سبتمبر 1988	الليبرالية	منذر ثابت	/
5	UDU	الاتحاد الديمقراطي الوحدوي	30 نوفمبر 1988	اشتراكية قومية عربية	أحمد إينوبلي	/
6	ME	حركة التجديد	14 سبتمبر 1993	وسط اليسار	أحمد إبراهيم	/
7	FDTL	التكتل الديمقراطي	25 أكتوبر	اشتراكية	مصطفى بن	/

		من أجل العمل والحريات	2002	ديمقراطية	جعفر	
8	PVP	حزب الخضر للتقدم	3 مارس 2006	خضر، بيئي	منجي الخماسي	/[1]

بعد الحراك الشعبي 2011:

إذ شهدت تونس عدد من الأحزاب أبرزها

الرقم	**الكتيبة**	**الاسم**	**تاريخ الترخيص**	**الفكر السياسي**	**المسئول الأول**	**ملاحظات**
1	PTV	حزب تونس الخضراء	17 جانفي 2011	خضر	عبد القادر الزيتوني	أسس عام 2004
2	PSG	الحزب الاشتراكي اليساري	17 جانفي 2011	ماركسية	محمد الكيلاني	أسس عام 2006
3	PTPO	حزب العمل الوطني الديمقراطي	19 جانفي 2011	ماركسية	عبد القادر الهمامي	أسس عام 2005
4	PSC	حزب الوسط الاجتماعي	24 فيفري 2011	اشتراكي ديمقراطي تقدمي	عمار سلامة	أسس عام 2007
5	NAH	حركة النهضة	01 مارس 2011	إسلامية	راشد الغنوشي	أسس عام 1972

[1] - أنور الجمعاوي ، **المشهد السياسي في تونس ، الدرب الطويل نحو التوافق** ، العدد 6 ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 ، ص 22.

6	PDE	حزب الكرامة والمساواة	03 مارس 2011	وسطي إسلامي	رياض العماري	/
7	MRJS	حركة الإصلاح والعدالة الاجتماعية	03 مارس 2011	ليبرالية	شاكر سعيد	أسسه أعضاء سابقون
8	MNJD	الحركة الوطنية للعدالة والتنمية	03 مارس 2011	وسطي	مراد الرويسي	/
9	MP	حركة الشعب	08 مارس 2011	ناصري	محمد الإبراهيمي	/
10	PA	حزب المستقبل	09 مارس 2011	ليبرالي	الصاحبي البصلي	مؤسسة كان منتميا لحزب التجمع الدستوري[1]
11	AW	حزب الوطن	04 مارس 2011	وسطي	مراد الرويسي	/
12	AR	حزب الوفاق	27 أفريل 2011	اليمين الوسط	مصطفى صاحب الطابع	/
13	PDA	حزب الكرامة والعمل	22 أفريل 2011	وسطي	عادل الهنتاتي	/
14	AL	الإرادة	19 ماي 2011	وسطي	محمد لطفي الأجري	/

[1] - زهير المظفر ، **من الحزب الواحد إلى حزب الأغلبية ، التجربة التونسية** ، تونس: المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية ، 2004 ، ص 15.

15	MCJ	حركة المواطنة والعدالة	09 ماي 2011	اليسار	جمال التليلي	/
16	UPR	الاتحاد الشعبي الجمهوري	22 أفريل 2011	ليبرالية اجتماعية	لطفي المرابحي	/
17	PM	حزب الحداثة	04 ماي 2011	وسطي	عبد الرءوف البغزاوي	أسّسه منتمون سابقون للتجمع الدستوري الديمقراطي
18	PNT	حركة نداء تونس	07 جانفي 2011	علماني ليبرالي اقتصادي وسطي قومي ديمقراطي	الباجي قايد السبسي	يستند إلى الفكر الإصلاحي التونسي
19	PVT	حزب المسار التونسي	/		لطفي بوشنينة	/
20	AR	النداء الجمهوري	15 جويلية 2011		رفعت الدالي	مؤسسه كان منتميا لحزب الديمقراطي التقدمي
21	MYN	حركة تونس الجديدة	16 ماي 2011		مصطفى المصمودي	أسسه منتمون سابقون للتجمع الدستوري الديمقراطي

22	CDJ	المؤتمر الديمقراطي الاجتماعي	16 ماي 2011		حسين المحمدي	أسسه منتمون سابقون للتجمع الدستوري الديمقراطي[1]
23	PLPD	الحزب الحر الشعبي الديمقراطي	/	/	عبد السلام الغلوفي	/
24	PTN	حزب الأمة التونسي	/	إسلامية	عبد السلام الفرجاني	/
25	PSP	حزب السيادة للشعب	/	/	خالد الشباح	/
26	PT	الحزب التونسي	/	ليبرالي	مريم المنور	/
27	VT	صوت التونسي	/	يمين الوسط	عمر البجاوي	مؤسسه كان عضو في اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي
28	PND	الحزب الدستوري الجديد	15 جويلية 2011	اليسار الوسط	أحمد منصور	/
29	PRD	حزب اللقاء الدستوري	/	وسطي	سامي شبراك	انشق عن الحزب الإصلاح الدستوري

[1] - محمد الحداد وآخرون ، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين ، الإسلام السياسي في تونس** ، دبي: مركز المصبار للدراسات والبحوث، ط3 ، 2011 ، ص 66.

30	MTA	حركة تونس المستقبل	02 جويلية 2013	اجتماعي	مؤسسة مروان السباعي	/
31	PA	حزب العهد	12 جانفي 2012	وسطي	/	/
32	PM	حزب الحداثة	04 ماي 2011	وسطي	عبد الرءوف البعزاوي	أسسه منتمون للتجمع الدستوري الديمقراطي
33	PRN	حزب المسؤولية الوطنية	19 ماي 2011	اليمين	سليم الرياحي	/
34	MRT	الحركة الإصلاحية التونسية	02 ماي 2011	وسطي إصلاحي	عمر صحابو	/[1]
35	PADO	حزب المستقبل من أجل التنمية الديمقراطية	12 مارس 2011	اشتراكية علمية	سميح السميحي	/
36	MOIPAD	حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد	12 مارس 2011	اشتراكية علمية	شكري بلعيد	/
37	PRLE	الحزب الجمهوري	18 مارس 2011	اليمين الوسط	بشير فتح الله	مؤسسه كان عضوا في اللجنة المركزية

[1] - مصطفى بلعور ، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية-دراسة حالة النظام السياسي الجزائري" ، أحروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص 120.

		للحرية والعدالة				للتجمع الدستوري الديمقراطي
38	PCOT	حزب العمال	18 مارس 2011	شيوعية ماركسية لينيتية	حمة الهمامي	تأسس في (03 جانفي 1986) تحت حزب العمال الشيوعي التونسي
39	PRJL	حزب اللقاء الشبابي الحر	18 مارس 2011	وسطي	محمد العياري	أسسه منتمون سابقون في التجمع الدستوري الديمقراطي
40	PAAD	حزب الطليعة العربي الديمقراطي	18 مارس 2011	اشتراكية القومية العريضة	خير الدين صوابي	/
41	PDD	حزب الكرامة والتنمية	18 مارس 2011	إسلامية	عبد الواحد اليحياوي	/
42	MDER	الحركة الديمقراطية للإصلاح والبناء	28 أفريل 2011	وسطي	آمنة منصور الفروي	/
43	MV	حركة الفضيلة	19 ماي 2011	يمين الوسط	رمزي الحنيفي	مؤسسه كان عضوا في حزب الخضر للتقدم[1]

[1] - علا أبو زيد ، **الوطنية والحركات الإسلامية** ، ثقافتنا للدراسات والبحوث ، العدد 27 ، 2011 ، ص 18.

خلاصة الفصل :

وفي ختام هذا الفصل المتعلق بالتحول الديمقراطي في تونس قبل وبعد الثورة ، تمكننا من استنتاج ما يلي :

1- الطبيعة الإستبدادية لنظام "زين العابدين بن علي" والتي كانت أبرز عامل أدى لانهياره .

2- دور الفاعل الذي قامت به مؤسسات الدولة (المؤسسة العسكرية ، مؤسسة المجتمع المدني ، جمعيات ، نقابات ، نخب سياسية ... الخ) وكذا مؤسسة الإعلام والصحافة التي ساهمت بشكل كبير في إيجاد تغيير لمجريات الأحداث في تونس .

3- دور الإنتخابات الرئاسية 2014 والتي كانت عاملا في إبراز التعددية الحزبية والتداول على السلطة خاصة في حكم الرئيس " الباجي قايد السبسي" .

الفصل الثالث : الإنتخابات الرئاسية في تونس 2019

عرفت تونس في الفترة الأخيرة انتخابات رئاسية غير مسبوقة ، باعتبارها نموذجا يحتذى به في التحول الديمقراطي مما جعلها السباقة في عديد المنطلقات الجديدة التي ظهرت في الساحة السياسية العربية ، كالمناظرة وغيرها من الأساليب التي تمخضت عن التغيير الجذري الذي مس كل الجوانب المتعلقة بمؤسسات الدولة ، باعتبارها ركيزة أساسية لتجسيد هذا التغيير في الواقع ، مواكبة مع تطلعات الشعب التونسي ، الذي طمح إلى خلق حركة سياسية ، وهذا ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل .

المبحث الأول: خلفيات الانتخابات الرئاسية

المطلب الأول: نظام الانتخابات الرئاسية

كان الرئيس التونسي "باجي قايد السبسي" قد أعرب عن عدم رغبته بالترشح لولاية رئاسية جديدة، فاتحا المنصب لمرشحين آخرين، إلا إنه توفي في 25 يوليو 2019، عن عمر ناهز الثاني والتسعين، قبل خمسة أشهر من نهاية ولايته، فأصبح رئيس مجلس نواب الشعب "محمد الناصر" رئيسا مؤقتا لتونس استنادا للمادة رقم 84 من الدستور التونسي، والتي نصها:

"إذا تجاوز الشغور الوقتي مدة الستين يوما، أو في حالة تقديم رئيس الجمهورية استقالته كتابة إلى رئيس المحكمة الدستورية، أو في حالة الوفاة، أو العجز الدائم، أو لأي سبب آخر من أسباب الشغور النهائي، تجتمع المحكمة الدستورية فورا، وتقر الشغور النهائي، وتبلّغ ذلك إلى رئيس مجلس نواب الشعب الذي يتولى فورا مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه تسعون يوما"

وحسب هذه المادة، فإن فترة الرئيس المؤقت الناصر تنتهي في 23 أكتوبر، 2019. وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تقديم موعد الانتخابات إلى 15 سبتمبر 2019. [1] [2] .

المطلب الثاني: إصلاح نظام الانتخابات

في 18 يونيو 2019، مرر البرلمان التونسي تعديلات القانون انتخابات البلد، اتُّهِم من قبل البعض بأنه يمنع مرشحين مثل "نبيل القروي"، و"ألفة التراس رامبورغ" من أن يكونوا مؤهلين للترشيح في الانتخابات. التعديلات منعت من لديهم سجلات إجرامية، وتمنع ترشح كل من ثبت استفادته من استعمال جمعية أو قناة تلفزيونية للإشهار السياسي (الدعاية السياسية)، أو كل من

[1] " أحداث اليوم الإخباري – السبسي لن يترشح لولاية جديدة- أحداث دولية" www.Ahdath24.com مؤرشف من الأصل في 30 أغسطس 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

[2] الخبر –السبسي لن يترشح مجددا" elkhabar.com مؤرشف من الأصل في 12 أفريل 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

مجد الدكتاتورية أو توجه بخطاب يدعو للكراهية والعنف. وقد حظي مشروع تعديل القانون الانتخابي بموافقة 128 نائبة واعتراض 30 وتحفظ 14 بأصواتهم (172 نائبا شاركوا في عملية التصويت من مجموع 217)، ولقد تمت إضافة بند جديد ينص على:

"لا تحتسب الأوراق البيضاء والأصوات الراجعة للقائمات الانتخابية التي تحصلت على أقل من 3% من الأصوات المصرح بها على مستوى الدائرة الانتخابية في احتساب الحاصل الانتخابي"

"لا يقبل الترشح للانتخابات التشريعية لكل شخص أو قائمة تبيّن للهيئة قيامه أو استفادته خلال الـ12 شهرا التي تسبق الانتخابات بأعمال يمنعها المرسوم 87 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية أو مسيّريها، أو تبين قيامه أو استفادته من الإشهار السياسي"

في 25 يونيو 2019، قدم 51 نائبا بالبرلمان التونسي طلب طعن لدى الهيئة الوقتية لمراقبة دستور القوانين بخصوص التعديلات التي أقرها البرلمان التونسي، وغالبيتهم من كتلة حزب نداء تونس الحاكم وتكتل الجبهة الشعبية وأحزاب أخرى. [1] [2] [3]

المبحث الثاني: المترشحون للرئاسة

فُتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية يوم 2 أغسطس 2019 وأغلق يوم 9 أغسطس، وقدم خلال هذه المدة 97 شخصا ملفات ترشحهم للهيئة.

في 14 أغسطس، نشرت الهيئة القائمة الأولية للمترشحين المقبولين وبها 26 مترشحا، على أن تُعلن القائمة النهائية يوم 31 أغسطس بعد انتهاء فترة الطعون.

[1] القانون الإنتخابي التونسي : ما هي أبرز التعديلات وما أهدافها ؟ فرانس 24/2019 Juine 19 France24 مؤرشف من الأصل في 20 يونيو 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

[2] ما هي بنود قانون الإنتخابات المعدل في تونس ؟ الخليج أونلاين . مؤرشف من الأصل في 11 ديسمبر 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

[3] تعديل قانون الإنتخابات في تونس ، موقع عرب 48 . 18 juine2019 ، مؤرشف من الأصل في 19 يونيو 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

في 31 أغسطس، أعلنت القائمة النهائية للمرشحين وشملت 26 مرشحا كالآتي: [1]

الرقم	المترشح	الحزب	المهنة	ملاحظات
01	المنجي الرحوي	تحالف الجبهة الشعبية	سياسي ونائب مؤسس ونائب	
02	محمد عبو	حزب التيار الديمقراطي	محامي ونائب مؤسس ووزير سابق	
03	عبير موسي	الحزب الدستوري الحر	محامية وسياسية	
04	نبيل القروي	حزب قلب تونس	رجل أعمال وصاحب قناة نسمة	
05	لطفي المرايحي	الاتحاد الشعبي الجمهوري	سياسي وكاتب وطبيب	
06	مهدي جمعة	حزب البديل التونسي	مهندس ورئيس حكومة سابق	
07	حمادي الجبالي	مستقل	مهندس ورئيس حكومة سابق	
08	حمة الهمامي	مستقل	سياسي	
09	المنصف المرزوقي	تحالف تونس أخرى (حراك	طبيب ورئيس جمهورية سابق	

[1] قبول ملفات 26 مرشحا للإنتخابات الرئاسية التونسية المبكرة ضمن قائمة نهائية فرانس 31/24 . August 2019 France 24 . مؤرشف من الأصل في 1 سبتمبر 2019 ، اطلع عليه بتاريخ 03 سبتمبر 2019 .

		تونس الإرادة وحركة وفاء ومستقلين)		
10	عبد الكريم الزبيدي	مستقل	طبيب ووزير	تلقى تأييدا من نداء تونس وآفاق تونس
11	محسن مرزوق	مشروع تونس	سياسي	انسحب لصالح عبد الكريم الزبيدي
12	محمد الصغير النوري	مستقل	مهندس واقتصادي	
13	محمد الهاشمي الحامدي	تيار المحبة	رجل أعمال وصاحب قناة المستقلة	
14	عبد الفتاح مورو	حركة النهضة	محامي ونائب ورئيس مجلس نواب الشعب بالنيابة	تلقى تأييدا من حركة البناء المغاربي
15	عمر منصور	مستقل	قاضي ووزير سابق	
16	يوسف الشاهد	تحيا تونس	أستاذ ورئيس حكومة	
17	قيس سعيد	مستقل	أستاذ وأكاديمي	
18	إلياس الفخفاخ	التكتل	مهندس ووزير سابق	

19	سليم الرياحي	حركة الوطن الجديد	سياسي ورجل أعمال	انسحب لصالح عبد الكريم الزبيدي
20	سلمى اللومي الرقيق	حزب الأمل	امرأة أعمال ووزيرة سابقة	
21	سعيد العايدي	بني وطني	وزير سابق	
22	أحمد الصافي سعيد	مستقل	كاتب وصحفي	تلقى تأييدا من حركة الشعب
23	ناجي جلول	مستقل	أكاديمي ومؤرخ ووزير سابق	
24	حاتم بولبيار	مستقل	رجل أعمال	
25	عبيد البريكي	حركة تونس إلى الأمام	نقابي ووزير سابق	تلقى تأييدا من حركة

المطلب الأول: المناظرات

لأول مرة في تاريخ تونس، تقرر تنظيم مناظرات تلفزيونية في الدورة الأولى من الانتخابات، وذلك على ثلاثة أيام متتالية بين ثلاثة مجموعات من المترشحين وزعوا حسب القرعة. كانت المناظرات من تنظيم مؤسسة التلفزة التونسية والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، بالتعاون مع مبادرة مناظرة، وتم بثها على أغلب القنوات التونسية وعدة قنوات أجنبية.

- المناظرة الأولى نظمت يوم 7 سبتمبر بين كل من: المنصف المرزوقي، محمد عبو، عبد الفتاح مورو، عبير موسي، عبيد البريكي، ناجي جلول، مهدي جمعة، عمر منصور، بينما غاب نبيل القروي الذي كان محتجزا على ذمة قضية مرفوعة ضده.

- المناظرة الثانية نظمت يوم 8 سبتمبر بين كل من: لطفي المرايحي، حمادي الجبالي، محسن مرزوق، محمد الصغير النوري، محمد الهاشمي الحامدي، حاتم بولبيار، إلياس الفخفاخ، عبد الكريم الزبيدي، المنجي الرحوي.
- المناظرة الثالثة نظمت يوم 9 سبتمبر بين كل من: سلمى اللومي الرقيق، أحمد الصافي سعيد، سيف الدين مخلوف، سعيد العايدي، سليم الرياحي، يوسف الشاهد، حمة الهمامي، قيس سعيد.

المترشحون المشاركون بالمناظرات: [1] [2]

المترشحون	ح حاضر غ غائب ا استدعي لمناظرة أخرى		
	7 سبتمبر	8 سبتمبر	9 سبتمبر
عبو	ح	ا	ا
العايدي	ا	ا	ح
بولبيار	ا	ح	ا
البريكي	ح	ا	ا
الشاهد	ا	ا	ح
اللومي	ا	ا	ح
الفخفاخ	ا	ح	ا
الحامدي	ا	ح	ا
الهمامي	ا	ا	ح
جلول	ح	ا	ا

[1] مناظرات الإنتخابات التونسية غير مسبوقة عربيا... والتونسيون فخورون ، قناة الحرة ، مؤرشف من الأصل في 10 سبتمبر 2019 . اطلع عليه بتاريخ 09 سبتمبر 2019 .

[2] تونس تنظم مناظرات تلفزيونية تاريخية بين مرشحي الإنتخابات الرئاسية ، فرانس 24/ 7 Septembre 2019 France 24 مؤرشف من الأصل في 16 سبتمبر 2019 . اطلع عليه بتاريخ 09 سبتمبر 2019 .

الجبالي	ا	ح	ا
جمعة	ح	ا	ا
القروي	غ	ا	ا
مخلوف	ا	ا	ح
منصور	ح	ا	ا
مرزوق	ا	ح	ا
المرزوقي	ح	ا	ا
مورو	ح	ا	ا
موسي	ح	ا	ا
المرايحي	ا	ح	ا
نوري	ا	ح	ا
الرحوي	ا	ح	ا
الرياحي	ا	ا	غ
صافي سعيد	ا	ا	ح
قيس سعيد	ا	ا	ح
زبيدي	ا	ح	ا

انسحابات:

في 13 سبتمبر، أعلن كل من المترشحين محسن مرزوق وسليم الرياحي عن انسحابهما ودعم المترشح عبد الكريم الزبيدي، إلا أن اسميهما لم يُحذف من ورقة الاقتراع، ويمكن أن يتحصلوا على عدة أصوات مثلما حصل في 2014 بالنسبة للمترشحين المنسحبين مصطفى كمال النابلي ونور الدين حشاد.

المطلب الثاني: النتائج

جاءت نتائج الجولة الأولى بتصدر كلا من قيس سعيد ونبيل القروي للمرشحين، وبالتالي فقد جرت جولة الإعادة في يوم الأحد 13 أكتوبر، وكانت نتيجتها فوز قيس سعيد بأكثر من 75%.

نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية 2019: [1] [2]

المترشحين	الدورة الأولى		الدورة الثانية	
	الأصوات	%	الأصوات	%
قيس سعيد مستقل	620711	18.40	2777931	72.71
نبيل القروي قلب تونس	525517	15.58	1042894	27.29
عبد الفتاح مورو حركة النهضة	434530	12.88		
عبد الكريم الزبيدي مستقل	361864	10.73		
يوسف الشاهد تحيا تونس	239049	7.38		
أحمد الصافي سعيد مستقل	239951	7.11		
لطفي المرايحي	221190	6.56		

[1] هيئة الإنتخابات تعلن عن النتائج الأولية للإنتاخابات الرئاسية – الرأي الجديد ، نسخة محفوظة – 16 ديسمبر 2019 على موقع واي باك مشين .

[2] " بالعربية قراءة لنتائج سبر آراء سيغما كونساي .. النهضة أكبر المستفدين من الأزمة السياسية والنداء يحصل على أضعف نوايا تصويت منذ تأسيسه تونيفيزيون 26 يناير2019 . نسخة محفوظة 28 مايو 2019 على موقع واي باك مشين .

الاتحاد الشعبي الجمهوري			
سيف الدين مخلوف ائتلاف الكرامة	147351	4.37	
عبير موسي الحزب الدستوري الحر	135461	4.02	
محمد عبو التيار الديمقراطي	122287	3.63	
المنصف المرزوقي حراك تونس الإرادة	100338	2.97	
مهدي جمعة البديل التونسي	61371	1.82	
المنجي الرحوي الجبهة الشعبية	27346	0.81	
محمد الهاشمي الحامدي تيار المحبة	25384	0.75	
حمة الهمامي مستقل	23252	0.69	
إلياس الفخفاخ التكتل	11532	0.34	
سعيد العايدي	10198	0.30	

بني وطني			
عمر منصور مستقل	10160	0.30	
محسن مرزوق مشروع تونس	7376	0.22	
حمادي الجبالي مستقل	7364	0.22	
ناجي جلول مستقل	7166	0.21	
عبيد البريكي حركة تونس إلى الأمام	5799	0.17	
سلمى اللومي الرقيق حزب الأمل	5093	0.15	
محمد الصغير النوري مستقل	4598	0.14	
سليم الرياحي حركة الوطن الجديد	4472	0.13	
حاتم بولبيار مستقل	3704	0.11	

	الدورة الأولى		الدورة الثانية	
	الأصوات	%	الأصوات	%
الأصوات الصحيحة	3372973	97.34	3820825	
الأوراق البيضاء	23867	0.69	15912	
الأوراق الملغاة	68344	1.97	55348	
المجموع	**3465184**	**100**	**3892085**	**100**
الامتناع	3609382	51.02	3182481	44.98
المشاركة	3465184	48.98	3892085	55.02
المسجلون	7081307	100	7074566	100

المبحث الثالث: مرحلة ما بعد الانتخابات

المطلب الأول: تشكيل حكومة جديدة

بعد رفض مجلس نواب الشعب إعطاء ثقته للحكومة المقترحة من قبل "الحبيب الجملي"، يمهل الدستور التونسي رئيس الجمهورية التونسية "قيس سعيد" عشرة أيام لتعيين الشخصية الأقدر لتكوين الحكومة. في 20 يناير 2020، اختار الرئيس "قيس سعيد" "إلياس الفخفاخ" لتكوين الحكومة الجديدة في ظرف شهر على أقصى تقدير، وكان قد حظي بدعم أحزاب "تحيا تونس" و"حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب"

أعلن "الفخفاخ" عن حكومته في 15 فبراير 2020. بالرغم من حصول حركة النهضة على عدة وزارات، إلا أنها رفضت المشاركة في الحكومة وإعطائها الثقة لأنها ليست حكومة وحدة وطنية "لا تقصي إلا من أقصى نفسه"، حيث أن "الفخفاخ" رفض مشاركة قلب تونس وائتلاف الكرامة في الحكومة. في نفس الوقت، قامت لجنة التشريع العام بقبول تعديل القانون الانتخابي الذي يضع عتبة انتخابية ب 5% في الانتخابات التشريعية (مقترح دعمته حركة النهضة وقلب

تونس وائتلاف الكرامة)، الأمر الذي واجه عدة انتقادات لأنه يسعى لإعطاء الأفضلية للأحزاب الكبرى التي تسعى للدخول في انتخابات تشريعية مبكرة. بعد يومين، أعلن الرئيس قيس سعيد أنه إن لم يتم إعطاء الثقة لحكومة الفخفاخ فإنه سيقوم بحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة وفقا لمقتضيات الدستور. في 19 فبراير، قدم الفخفاخ تشكيلة معدلة قليلا من حكومته، ودون مشاركة قلب تونس وائتلاف الكرامة الذين رفضا المشاركة بملء إرادتهما. إثر ذلك، وبسبب رفضهما المشاركة، قررت حركة النهضة دعم الحكومة وإعطائها الثقة. في 26 فبراير 2020، انطلقت صباحا جلسة إعطاء الثقة لحكومة الفخفاخ في مجلس نواب الشعب التونسي، وتواصلت الجلسة دون توقف حتى ساعة مبكرة من صباح 27 فبراير، أين تحصلت على الثقة من المجلس. في نفس اليوم، أدت الحكومة اليمين الدستورية في القصر الرئاسي بقرطاج أمام رئيس الجمهورية. [1]

الوزراء:

الاسم	الحقيبة الوزارية		الحزب
إلياس الفخفاخ	رئيس الحكومة التونسية		التكتل
أنور معروف	وزير دولة، وزير النقل واللوجستيك		حركة النهضة
محمد عبو	وزير دولة، وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد		التيار الديمقراطي
ثريا الجريبي	وزيرة العدل		مستقلة
عماد الحزقي	وزير الدفاع الوطني		مستقل
هشام المشيشي	وزير الداخلية		مستقل
نور الدين الري	وزير الشؤون الخارجية		مستقل
سليم العزابي	وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي		تحيا تونس
نزار يعيش	وزير المالية		مستقل

[1] في مقياس الشأن السياسي لمؤسسة "امرود كونسلتينغ " بالتعاون مع مؤسسة "دار الصباح" : تراجع كبير في شعبية رئيس الحكومة .. ورئيس الدولة في تدحرج مستمر . الصباح 2 مايو 2019 ، نسخة محفوظة ، 05 يونيو 2019 على موقع واي باك مشين .

محمد بن مبروك الحامدي	وزير التربية		التيار الديمقراطي
عبد اللطيف المكي	وزير الصحة		حركة النهضة
أسامة الخريجي	وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية		مستقل
محمد الفاضل كريم	وزير تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي		مستقل

وزراء معتمدون:

الاسم	الحقيبة الوزارية		الحزب
لبنى الجريبي	وزيرة معتمدة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالمشاريع الوطنية الكبرى		مستقلة
العياشي الهمامي	وزير معتمد لدى رئيس الحكومة مكلف بحقوق الإنسان والعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني		مستقل
علي الحفصي جدي	وزير معتمد لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقة مع البرلمان		نداء تونس

كتّاب دولة:

الاسم	الحقيبة الوزارية		الحزب
سلمى النيفر	كاتبة دولة لدى وزير الشؤون الخارجية		مستقلة
عاقصة بحري	كاتبة دولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية مكلفة بالموارد المائية		مستقلة

المطلب الثاني: تحديد الأولويات

إسماعيل دبارة من تونس: تبدأ الحكومة التونسية الجديدة برئاسة "إلياس الفخفاخ" عملها بعد أن نالت ثقة البرلمان مساء الأربعاء، وبعد مشاحنات سياسية استمرت أشهرا وعطلت جهود البلاد لمواجهة المصاعب الاقتصادية.

قال رئيس الحكومة المكلف "إلياس الفخفاخ" في كلمة ألقاها أمام نواب الشعب بمناسبة جلسة منح الثقة، "إن تونس عرفت قبل الثورة أخطاء وانحرافات وظلما وتآكلا للطبقة الوسطى، لكن الشعب أظهر قدرة على الصمود وأنا أثمن ذلك وإن بلادنا قادرة على العودة في المستقبل القريب"

وتابع الفخفاخ: "الثورة كشفت أخطاء الماضي وأعطتنا إمكانية للإصلاح وهي لحظة حاسمة، يجب أن نصارح شعبنا رغم الحريات والمكتسبات الديمقراطية ففي الـ9 سنوات الفارطة كثر الفساد وانهارت القدرة الشرائية فضلا عن غلاء المعيشة وتنامي الهجرة غير الشرعية.

قدم "الفخفاخ" أولويات حكومته وحصرها في ثمانية أولويات هي:[1]

1- مقاومة الجريمة والعبث بالقانون.

2- مقاونة غلاء الأسعار والغش وتوفير متطلبات العيش الكريم والتصدي للمحتكرين ومقاومة التهريب ومراقبة مسالك التوزيع والتصدي للمحتكرين.

3- إنعاش الاقتصاد وحماية المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتقديم حلول عملية ودعم المستثمرين والمصدرين والتصدي للتعقيدات الإدارية (البيروقراطية)

4- دعم استقلالية القضاء ومكافحة الفساد الذي سيكون في أعلى السياسات الجزائية، وتعهّد بعدم التسامح مع الفساد السياسي في المستقبل، وعدم التلاعب بالصفقات العمومية.

[1] Le baromètre politique d'EMRHOD consulting pour le mois d'Avril 2016 فيس بوك 06 أبريل 2016 نسخة محفوظة 25 يناير 2020 على موقع واي باك مشين .

5- تعبئة الموارد الضرورية سواء من الأسواق الداخلية أو الخارجية.

6- المحافظة على قيمة العملة التونسية والحد من التضخم.

7- إيجاد حل للحوض المنجمي بمحافظة "قفصة" والعمل على إعادة الحياة للجهة قبل الحديث عن عودة إنتاج الفسفاط.

8- تسوية وضعيات عمال الحضائر والأساتذة النواب.

يشار إلى أن محافظ البنك المركزي "مروان العباسي" قال هذا الشهر أمام البرلمان إن "صندوق النقد كان يؤيد انزلاق الدينار الدعم الصادرات لكن رؤيتنا كانت مختلفة ونرى أن هبوط الدينار سيرفع التضخم"

وتضم تركيبة الحكومة التي قدمها "الفخفاخ" أمام البرلمان، 30 وزيرا وكاتبي دولة (مساعدي وزراء)؛ منهم 16 عضوا منتمين للأحزاب و14 مستقلا، أما كاتبي الدولة فهما مستقلان.

والحكومة الجديدة، بحسب الفخفاخ، هي "ائتلاف واسع يمثل الطيف السياسي بتنوعاته... مبني على مذكرة تعاقدية شكلت أرضية سياسية أساسها إعادة الأمل والثقة للشعب"

والأحزاب المشاركة في الحكومة هي حركة النهضة (54 مقعدا بالبرلمان/217)، والتيار الديمقراطي (اجتماعي ديمقراطي/22 مقعدا)، وحركة الشعب (قومية ناصرية/15 مقعدا)، وحركة تحيا تونس (ليبرالي/14 مقعدا) والبديل التونسي (ليبرالي/3 مقاعد)، وحزب نداء تونس (ليبرالي/3 مقاعد) [1] .

[1] نفس المرجع السابق .

خلاصة الفصل :

وفي ختام هذا الفصل المتعلق بالإنتخابات الرئاسية في تونس ، يتضح لنا التطور الديمقراطي الذي آلت إليه تونس مما مكنها من إجراء إنتخابات رئاسية كانت سابقة في تاريخ تونس السياسي المعاصر بوجه الخصوص ، والتاريخ السياسي العربي عموما .

يتضح دلك جليا في المسار الذي آلت إليه الإنتخابات الرئاسية ، والتي أفضت في الأخير إلى تشكيل حكومة توافقية ، لم يسبق في تاريخ تونس أن شهدت مثل هذا الإرتقاء في كافة الأصعدة والميادين ، حيث مكنتها من تحديد الأولويات والأهداف المستقبلية .

خـــاتـمــة

في ختام هذا العرض وكتقييم لتجربة التحول الديمقراطي تونس قد أصبح حقيقة عالمية بحيث أن كل الشعوب العالم قد باتت تراضي على هذا الطلب كأساس أول للحياة.

فجوهر الديمقراطية التي تصبوا إليها الشعوب تحتاج لكي تنشأ وتنموا إلى وعاء حضاري واستعداد عقلي ومناخ ثقافي واجتماعي يسوده احترام حرية الآخر، الفهم الصحيح لمفهوم الديمقراطية هي الدعامة الأولى لتحقيق ذلك ولا تكون إلا بترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية تكفل المجتمع بكل شرائحه وطبقاته وطوائفه وفئاته على وحدة صلبة للتماسك وتحفظا من شوائب الاختلال والانفكاك وليست مبالغة إذ قلنا أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي رهان ذلك.

بالنسبة لتونس فإن صيرورة التحول الديمقراطي فيها تعتبر متواصلة وناجحة مقارنة بباقي دول الربيع العربي، إذ أن عملية التحول الديمقراطي في تونس باعتبارها دولة من دول العالم الثالث يجعلها تكثف جهودها وذلك بتوفير إمكانيات تسمح لها بالمضي قدما نحو التحول إلى الديمقراطية.

فمن بين هذه الإمكانيات نذكر:

1-وجود قاعدة شعبية قوية وواعية بضرورة التغيير وكافلة له.

2-وجود مؤسسات تدعم هذه القاعدة الشعبية وتضمن لها كل الظروف حتى تبلغ الهدف.

3-الإيمان بضرورة وحتمية تغيير ما يجب تغييره ولا يكون ذلك إلا في وعاء سلمي.

ومنه فإن عملية المسار التحول الديمقراطي الذي تشهده تونس يتطلب بذل مجهود أكبر والقضاء على كل معوقات التحول الديمقراطي التي قد تكون سببا في فشل التحول الديمقراطي في تونس.

وبعد دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا النتائج التالية:

1-اتسمت محاولات الإصلاح السياسي في تونس منذ استقلالها إلى غاية الإطاحة بنظام بن علي، على الاحتجاجات والضغط والكبح الذي يعاني منه الشعب التونسي لعقود طويلة.

2-النتائج الايجابية التي حققتها الثورة التونسية والتي تمثلت في اجتثاث الاحتقان والانحصار والانكماش الذي كانت تعاني منه مؤسسات المجتمع المدني التونسي ومؤسسة الإعلام والصحافة أثناء عهد بن علي، بالإضافة إلى الطفرة التي حققتها ثورة تونس في مسار التحول الديمقراطي،

وذلك لوجود عدة مؤشرات تؤكد ذلك (نجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية، الدستور التونسي الجديد الذي ينص على الديمقراطية كمبدأ رئيسي التعددية الحزبية التي شهدتها تونس بعد الثورة، والتي كانت تعاني من انكماش في عهد زين العابدين بن علي) .

3- رغم ما حققته تونس من إنجازات في مسارها نحو الديمقراطية، إلا أن هناك تحديات قد يكون لها تأثير سلبي على صيرورة مسار التحول الديمقراطي ما لم تكثف تونس جهودها لإيجاد حل لها.

إن المتتبع لمسار التحول الديمقراطي في تونس يلاحظ مدى نجاح هذه التجربة في هذا البلد، الذي شهد ربيعا عربيا، على غرار البلدان العربية الأخرى التي عاشت مثل هذا الحدث .

4- حققت تونس انتصارا سياسيا بتحقيق ما يسمى بالمناظرة ما بين المترشحين ، وذلك كأول دولة عربية فعلت هذا النموذج في الساحة السياسية العربية ، ما تمخض عنه تحقيق انتخابات رئاسية كانت في مستوى تطلعات الشعب التونسي .

الإقتراحات :

- إن الوصول إلى التحول الديمقراطي ، هو أمر غير وارد لذا يجب التفكير مليا في الوصول على الأقل إلى صيغة تتماشى و واقع هذا المفهوم .

- ضرورة السعي للوصول إلى تجسيد حقيقي لمعنى الديمقراطية والوصول إليه وزيادة الوعي حول هذا المصطلح .

- العمل على إيجاد ووسائل للوصول إلى مسار قويم نحو الديمقراطية .

- التنسيق بين مختلف الفعالين السياسيين وتبادل المعلومات وإشراك الكفاءات والنخب المجتمعية بغية الوصول إلى تحقيق وتعزيز البناء الديمقراطي .

قائـمـة المصـادر والمـراجـع

المراجع :

أولا : الكتب :

1- العكش محمد احمد نايف،" مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي) "الأردن نموذجا(، 2012.، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1

2- الريفي إنصاف جميل،" التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية"، عمان : دار 1995.، الفكر للنشر والتوزيع، ط1

3- الجابري محمد العابد،" إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في مسألة . الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2000

4- الحباشنة سميرة، الانفتاح السياسي وأداء الأحزاب الأردنية، المسار الأردني ....إلى أين؟، . عمان :دار السندباد للنشر،1995

5- الفريجات غالب عبد المعطي، أفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن .. العربي :التجربة الأردنية نموذجا، دمشق، دار نيتوا،2002

6- الصبيحي احمد شكري، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت :مركز دراسات . الوحدة العربية،2000

7- الخطاب سمير، التنمية السياسية والقيم، القاهرة :إيتراك للنشر والتوزيع،2004 .

8- الغزالي أسامة، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 1984 .

9- الكتبي إبتسام، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة .العربية،2001 .

10- الجمعاوي أنور، المشهد السياسي في تونس :الدرب الطويل نحو التوافق، الدولة :المركز العربي .للأبحاث ودراسة السياسات،2014

11-الشاطر خليفة، تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، تونس :مركز الدراسات .والبحوث الإقتصادية والإجتماعية ، 2005 .

12- الغنوشي راشد، الديمقراطية وحقوق الإسلام في الإسلام، بيروت :دار العلوم ناشرون، 2012

13-الثابت عائشة، قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس، الدوحة :المركز العربي

.للأبحاث ودراسة السياسات،2012

14-الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، سامي لطفي، مترجما، تونس :دار القدس، ط1 ، 1995 .

15-الحناشي عبد اللطيف، الحوار الوطني في تونس :الآليات والمآلات، الدوحة، مركز الجزيرة . للدراسات،2014 .

16- البلهوان علي، تونس الثائرة، القاهرة :المطبعة العالمية، 19547 الاحمر المولود، الانتخابات التونسي، خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة، المركز التونسي خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة، المركز . العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011 .

17-الحداد محمد وآخرون، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين ...الإسلام السياسي في تونس، .دبي :مركز الميسبار للدراسات والبحوث،2011

18-الكواري علي خليفة وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2002

19-بلقزيز عبد الإله،" الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي :"المعوقات والممكنات، سوريا :دار الحوار ، للنشر والتوزيع، ط1 2007.

20- .بشارة عزمي،" في الثورة والقابلية للثورة "الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2011 .

21- بشارة عزمي، الثورة التونسية المجيدة – نية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها ، الدوحة : المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 ، 2012 .

22- .بودبوس رجب، محاضرات في علم الثورة، القاهرة :المركز العالمي لدراسة الكتاب الأخضر،2011 .

23- بوشلاكة رفيق عبد السلام، الحاجة إلى بناء كتلة تاريخية :التجربة التونسية نموذجا"، بيروت :مركز .دراسات الوحدة العربية، 2010 .

24-بونعمان سلمان، ثورة ودولة الربيع العربي، فلسفة الثورات العربية وأسئلة الدولة والمجتمع والأمة مركزنماء للبحوث والدراسات، 2013 .

25- جرار اماني غازي، التربية السياسية :السلام، الديمقرطية، حقوق الإنسان، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2008 .

26-جين شارب، من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، إطار تصوري للتحرر، خالد دار عمر، مرتجما :، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2009 .

27-جويني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية – إعادة نظر في براديغم التحول، رام الله : المؤسسة .الفلسطينية لدراسة الديمقراطيات،.2006

28- .عمرو عبد السميع، أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية، القاهرة،1998

29-عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماعي السياسي، النشر التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، .بيروت :دار النهضة العربية،) د ط(،2001

30-علوش ناجي، الديمقراطية :المفاهيم والإشكالات، بيروت :دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1 ، 1994 .

31-عبيد الناصر ناصر، ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية اقتصادية، دمشق :دار الهدى للثقافة والنشر، (د ط) 2006 .

32-مبيض عامر رشيد، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية : مصطلحات ، ومفاهيم، دمشق، دار المعارف للنشر، ط1 ، 2000 .

33-منيسي احمد وآخرون، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مصر :مركز الدراسات السياسية .والإستراتيجية،2004

34-مالكي محمد وآخرون، ثورة تونس :الأسباب والسياقات والتحديات الدوحة :المركز العربي للأبحاث 2012.، ودراسة السياسات،

35- هينتجتين صامويل، المرحلة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،) تر : علوب عبدالوهاب(، القاهرة :دار سعاد الصباح 1993 .

36- وهبان احمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، رؤية جديدة للواقع السياسي للعالم . الثالث، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003 .

ثانيا : المجلات :

1- برهان غليون،" معوقات العدل العربي وسبل تجاوزاتها ، مجلة المستقبل العربي، العدد 367 ، 2009 .

2- ثامر كامل محمد،" إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد251 ، 2000 .

3- شاهين عمان، هل تتحول مصر ديمقراطيا؟، مجلة الديمقراطية، العدد 20 ، 2000 .

4- عدلي هويدا، المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي ، مجلة الديمقراطية ، العدد 07 ، يوليو ، 2007 .

5- علي الصالح مولى،" المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني، 2011 ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 33 ، 2012 .

ثالثا : المذكرات والرسائل الجامعية :

1- بلقاسمي رقية،" آليات التحول الديمقراطي في دول شرق أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة ، نموذج روسيا "مذكرة الليسانس"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007 .

2- سلامة عبد الرحمان يوسف،" التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول،2010مذكرة ماجستير) جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس،2016

3- عاطف سمير فهمي إمام، التجربة الديمقراطية في البحرين :دراسات في عقبات التحول الديمقراطي،رسالة ماجستير غير منشورة،) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

رابعا : المواقع الإلكترونية :

1- " أحداث اليوم الإخباري – السبسي لن يترشح لولاية جديدة- أحداث دولية" www.Ahdath24.com مؤرشف من الأصل في 30 أغسطس 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

2- الخبر –السبسي لن يترشح مجددا" elkhabar.com مؤرشف من الأصل في 12 أفريل 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

3- القانون الإنتخابي التونسي : ما هي أبرز التعديلات وما أهدافها ؟ فرانس 2019/24 Juine 19 France24 مؤرشف من الأصل في 20 يونيو 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

4- ما هي بنود قانون الإنتخابات المعدل في تونس ؟ الخليج أونلاين . مؤرشف من الأصل في 11 ديسمبر 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

5- تعديل قانون الإنتخابات في تونس ، موقع عرب 48 . 18 juine2019 ، مؤرشف من الأصل في 19 يونيو 2019 . اطلع عليه بتاريخ 30 أغسطس 2019 .

6- قبول ملفات 26 مرشحا للإنتخابات الرئاسية التونسية المبكرة ضمن قائمة نهائية فرانس 31/24 . 24 France 2019 August . مؤرشف من الأصل في 1 سبتمبر 2019 ، اطلع عليه بتاريخ 03 سبتمبر 2019 .

7- مناظرات الإنتخابات التونسية غير مسبوقة عربيا... والتونسيون فخورون ، قناة الحرة ، مؤرشف من الأصل في 10 سبتمبر 2019 . اطلع عليه بتاريخ 09 سبتمبر 2019 .

8- تونس تنظم مناظرات تلفزيونية تاريخية بين مرشحي الإنتخابات الرئاسية ، فرانس 24/ 7 Septembre 2019 France 24 مؤرشف من الأصل في 16 سبتمبر 2019 . اطلع عليه بتاريخ 09 سبتمبر 2019 .

9- هيئة الإنتخابات تعلن عن النتائج الأولية للإنتاخابات الرئاسية – الرأي الجديد ، نسخة محفوظة – 16 ديسمبر 2019 على موقع واي باك مشين .

10- " بالعربية قراءة لنتائج سبر آراء سيغما كونساي .. النهضة أكبر المستفدين من الأزمة السياسية والنداء يحصل على أضعف نوايا تصويت منذ تأسيسه تونيفيزيون 26 يناير2019 . نسخة محفوظة 28 مايو 2019 على موقع واي باك مشين .

11- في مقياس الشأن السياسي لمؤسسة "امرود كونسلتينغ " بالتعاون مع مؤسسة "دار الصباح" : تراجع كبير في شعبية رئيس الحكومة .. ورئيس الدولة في تدحرج مستمر . الصباح 2 مايو 2019 ، نسخة محفوظة ، 05 يونيو 2019 على موقع واي باك مشين .

12- Le baromètre politique d'EMRHOD consulting pour le 'Avril 2016 mois d فيس بوك 06 أبريل 2016 نسخة محفوظة 25 يناير 2020 على موقع واي باك مشين .

فـــهـــرس الـمـحـتـويـــات

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء

خطة المذكرة

مقدمة الدراسة .... ص 04

إشكالية الدراسة ..... ص 02

فرضيات الدراسة .... ص 02

أهداف الدراسة..... ص 03

أهمية الدراسة..... ص 03

منهجية الدراسة ..... ص 04

حدود الدراسة..... ص 04

تقسيم الدراسة..... ص 04

المفاهيم والمصطلحات ..... ص 05

صعوبات الدراسة ..... ص 06

الدراسات السابقة ..... ص 07

تمهيد ..... ص 08

الفصل الأول : الإطار النظري للتحول الديمقراطي ..... ص 08

المبحث الأول: مفهوم التحول الديمقراطي .....ص 08

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي ..... ص 08

المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي ..... ص 13

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى التحول الديمقراطي ..... ص 17

المبحث الثاني: مراحل التحول الديمقراطي وآلياته ..... ص 20

المطلب الأول: مراحل التحول الديمقراطي..... **ص 20**

المطلب الثاني: آليات التحول الديمقراطي..... **ص 25**

المبحث الثالث: المداخل المفسرة للتحول الديمقراطي..... ص 31

المطلب الأول: المدخل التحديثي..... **ص 31**

المطلب الثاني: المدخل البنيوي..... **ص 32**

المطلب الثالث: المدخل التحولي..... **ص 33**

الفصل الأول : التحول الديمقراطي في تونس قبل وبعد الثورة ..... ص 34

تمهيد ..... ص 34

المبحث الأول: النظام السياسي في عهد "زين العابدين بن علي" ..... ص 35

المطلب الأول: علاقة نظام "بن علي" بالمؤسسة العسكرية ..... **ص 36**

المطلب الثاني: العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي ..... **ص 42**

المطلب الثالث: مراحل انهيار نظام "بن علي" ..... **ص 47**

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني والإعلام ..... ص 52

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية أثناء الثورة..... **ص 52**

المطلب الثاني: المجتمع المدني بعد الثورة..... **ص 54**

المطلب الثالث: الإعلام التونسي بعد الثورة ..... **ص 57**

المبحث الثالث: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس ..... ص 58

المطلب الأول: دستور جديد 2011..... **ص 59**

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية 2014..... **ص 63**

المطلب الثالث: التعددية الحزبية والتداول على السلطة في عهد الرئيس "الباجي قايد السبسي".**ص 66**

الفصل الثالث : الإنتخابات الرئاسية في تونس ..... ص 72

المبحث الأول: خلفيات الانتخابات الرئاسية ..... ص 72

المطلب الأول: نظام الانتخابات الرئاسية..... **ص 72**

المطلب الثاني: إصلاح نظام الانتخابات..... **ص 73**

المبحث الثاني: المترشحون للرئاسة..... ص 74

المطلب الأول: المناظرات ..... **ص 76**

المطلب الثاني: النتائج..... **ص 78**

المبحث الثالث: مرحلة ما بعد الانتخابات..... ص 81

المطلب الأول: تشكيل حكومة جديدة ..... **ص 81**

المطلب الثاني: تحديد الأولويات..... **ص 83**

خاتمة ..... ص 86

قائمة المصادر والمراجع : ..... ص 88

الفهرس ..... ص 93

الملخص :

يعتبر التحول الديمقراطي من المصطلحات السياسية التي تعددت فيها المفاهيم، ولقد شهدت الدول العربية حركات شعبية، ضد الأنظمة السياسية القائمة نتيجة عدة عوامل ، وكانت دولة تونس الدولة السباقة في عملية التغيير التي بدأت بظروف وفي سياقات اجتماعية وسياسية غير مسبوقة ، ضد النظام السياسي لزين العابدين بن علي، وذلك سببه الاستبدادية وتسلط النظام السياسي بسبب كريزما زين العابدين بن علي التي تتميز بالتسلط والطغيان، إذ عرفت تونس في فترة حكمه غياب عدالة اجتماعية، قمع للحقوق والحريات... هذا أدى إلى عجز النظام السياسي على احتواء والتكييف مع الطبيعة الاجتماعية للمجتمع التونسي، الأمر الذي أدى إلى فقدان شرعيته ومشروعيته ، ونتج عن كل هذا تحولات كبرى في السياحة السياسية في دولة تونس .

ولقد عرفت دولة تونس دخول مرحلة جديدة بعد الثورة التونسية عبر نظام الإنتخابات وعملية إصلاحها (نجاح الانتخابات التشريعية والرئاسية، الدستور التونسي الجديد الذي ينص على الديمقراطية كمبدأ رئيسي التعددية الحزبية التي شهدتها تونس بعد الثورة، والتي كانت تعاني من انكماش في عهد زين العابدين بن علي) .

وبالتالي فإن دولة تونس قد حققت انتصارا سياسيا بتحقيق ما يسمى بالمناظرة ما بين المترشحين ، وذلك كأول دولة عربية فعلت هذا النموذج في الساحة السياسية العربية ، ما تمخض عنه تحقيق انتخابات رئاسية كانت في مستوى تطلعات الشعب التونسي .

Summary :

The democratic transition is considered one of the political terms in which many concepts were enumerated. The Arab countries witnessed popular movements against the existing political systems as a result of several factors. Ali, which is caused by authoritarianism and the domination of the political system because of the charisma of Zine El Abidine Ben Ali, which is characterized by authoritarianism and tyranny,

as Tunisia experienced during his rule the absence of social justice, a repression of rights and freedoms ... This led to the inability of the political system to contain and adapt to the social nature of Tunisian society, This led to the loss of its legitimacy and legitimacy, and all of this resulted in major shifts in political tourism in the state of Tunisia.

The country of Tunisia has known to enter a new stage after the Tunisian revolution through the elections system and the process of reforming it (the success of the legislative and presidential elections, the new Tunisian constitution that stipulates democracy as the main principle of the multi-party pluralism witnessed in Tunisia after the revolution, which was suffering from deflation in the era of Zine El Abidine Ben Ali) .

Consequently, the State of Tunisia has achieved a political victory by achieving the so-called debate between the candidates, as the first Arab country to do this model in the Arab political arena, which resulted in the achievement of presidential elections that were at the level of the aspirations of the Tunisian people.